«تحليل المفاهيم السياسية في فكر جون رولز: الوضع الأصلي، العقد الاجتماعي، الليبرالية، «الديمقراطية، الإلتزام، والحقوق»

«An Analysis of Political Concepts in the Thought of John Rawls: The Original Position, the Social Contract, Liberalism, Democracy Commitment, and Rights»

م.د. عادل مصطفى بربك

Dr. Adel Mustafa Berbak

العلوم السياسية - الفكر السياسي

Political Science - political thought

الجامعة العراقية - كلية القانون والعلوم السياسية

Iraqi university - College of law and Political Science

adelmustafaberbak@aliraqia.edu.iq

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 42
ISSN: 2225-9732
March 2026
مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 42
www.isscj.edu.iq

المستخلص

ان مفاهيم الوضع الأصلي والعقد الاجتماعي والليبرالية والديمقراطية والالتزام والحقوق مفاهيم سياسية مهمة في صياغة نظرية العدالة بوصفها انصافا عند المفكر الأمريكي جون رولز، وقد استفاد رولز من الإرث الفكري لكتاب العقد الاجتماعي هوبز ولوك وروسو وأضاف لها رولز طابع اخلاقياً مستمداً من كانط محاولا الخروج على التراث النفعي وصياغة هذه المفاهيم بصورة مغايرة كمحاولة منه لحل مشكلة تعاني منه المجتمعات الديمقراطية الليبرالية المعاصرة وهو التعارض بين الحرية والعدالة، لذلك فالصياغات النظرية لهذه المفاهيم وضفت بصورة جديدة لتحقيق نظرية يستفاد منها المجتمعات الغربية مما أعاد الى النظرية المعيارية أهميتها وفاعليتها بعد ان تجاوزها النفعية والوضعية ردحا من الزمن. إن فهم هذه المفاهيم بصورتها الاصلية ومن ثم دراستها ومعرفتها وفق رؤية الفيلسوف الأمريكي جون رولز تمثل أهمية تعين على فهم نظرية العدالة بصيغتها المعاصرة. فمفاهيم الوضع الأصلي تحت ستار الجهل والعقد الاجتماعي أسهمت في صياغة الأسس النظرية للعدالة وان هذه الأسس والمبادئ بدورها أسهمت في بلورة صياغة جديدة لليبرالية وبناء نموذج ديمقراطي دستوري شرعي تعتمد على مفاهيم الالتزام والحقوق لإرساء مفهوم العدالة لتحقيق السلام والاستقرار في المجتمعات الغربية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الوضع الأصلي، العقد الاجتماعي، الليبرالية، الديمقراطية، الحقوق.

Abstract:

The concepts of the original position, social contract, liberalism, democracy, commitment, and rights are essential political notions in shaping the theory of justice as fairness developed by the American thinker John Rawls. Rawls drew upon the intellectual legacy of the social contract theorists — Hobbes, Locke, and Rousseau — and infused these concepts with a moral dimension inspired by Kant, attempting to break away from the utilitarian tradition. His goal was to reformulate these ideas to address a persistent issue in contemporary liberal democratic societies: the tension between freedom and justice.

Thus, these theoretical formulations of the core concepts were reemployed in a novel way to construct a theory that could benefit Western societies. This reinvigoration restored the relevance and efficacy of normative theory, which had long been eclipsed by utilitarianism and positivism. Understanding these concepts in their original form and then studying them through the lens of the American philosopher John Rawls, is crucial for grasping the contemporary formulation of the theory of justice.

The notions of the original position under the veil of ignorance and the social contract contributed to establishing the theoretical foundations of justice. These foundations, in turn, helped shape a new formulation of liberalism and the construction of a legitimate constitutional democratic model based on the concepts of commitment and rights. This was aimed at establishing justice and achieving peace and stability in contemporary Western societies.

Keywords: original position, social contract, liberalism, democracy, rights.

المقدمة

يعد الاكاديمي والفيلسوف الأمريكي جون رولز من المفكرين المعاصرين في مجال الفلسفة السياسية، أعاد النظرية السياسية المعيارية الى دائرة الاهتمام بعد ان استبعدت لفترة من الزمن بسبب سيادة الأفكار العلمية التجريبية والوضعية المنطقية، حاول تقديم نظرية سياسية معيارية قائمة على الاخلاق كبديل عن النظرية النفعية القاصرة، ويعد كتابه نظرية في العدالة الصادر عام ١٩٧١م من اهم الكتب في الفلسفة السياسية منذ الحرب العالمية الأولى، صدر عنه كتاب الليبرالية السياسية عام ١٩٩٣م، فسرت مؤلفاته كبعث لتقاليد العقد الاجتماعي الا انه استخدمها واهتم بها بصورة مختلفة عن مفكري العقد الاجتماعي توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو فهو لا يهتم بتبرير السلطة السياسية على غرر كتاب العقد الاجتماعي، بل بإقامة مبادئ العدالة الاجتماعية، أعاد النظر في أفكاره ليتجاوز العيوب والنواقص التي بينها نقاده وصاغها في كتابه العدالة كإنصاف (إعادة صياغة)عام ٢٠٠١م، عدت أفكاره في العدالة دفاع عن الليبرالية بالمعنى الديمقراطي الاجتماعي التي تجمع بين الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية لضمان الكرامة الإنسانية، استخدم رولز مفاهيم الوضع الأصلي، العقد الاجتماعي، الليبرالية، الديمقراطية، الالتزام والحقوق لصياغة أفكاره عن العدالة وبوصفها مفاهيم أساسية سياسية يوضح أفكار رولز الديمقراطية الدستورية.

الإشكالية: تكمن إشكالية البحث في السؤال المحوري الاتي: كيف تساهم هذه المفاهيم السياسية الأساسية في صياغة وتعزيز مفهوم العدالة بوصفها انصافاً عند المفكر الأمريكي جون رولز؟ وتتفرع من هذه السؤال المحوري الأسئلة الآتية: ماهي رؤية جون رولز لمفاهيم الوضع الأصلي، العقد الاجتماعي، الليبرالية، الديمقراطية، الالتزام والحقوق ؟ وبماذا يختلف عن رؤية أصحاب نظرية العقد الاجتماعي لهذه المفاهيم وصياغتهم لمفهوم العدالة وفقها ؟.

الفرضية: تفترض الدراسة ان المفاهيم السياسية الأساسية مثل الوضع الأصلي، العقد الاجتماعي، الليبرالية، الديمقراطية الالتزام والحقوق تؤلف الأساس النظري الذي تبناه رولز في صياغة نظرية للعدالة بوصفها انصافاً، إذ قام جون رولز بإعادة تفسير هذه المفاهيم وتوظيفها بطريقة جديدة داخل تصور فلسفي يسعى إلى تحقيق المساواة بين الأفراد والإنصاف في تنظيم

المجتمع وتفترض الدراسة ان رولز تجاوز الطرح التقليدي لفلاسفة العقد الاجتماعي هوبز ولوك وروسو فيما يتصل بهذه المفاهيم لتحقيق العدالة في اطار نموذج ديمقراطي ليبرالي جديد.

أهمية البحث: ان أهمية البحث تكمن انه يدرس مفاهيم أساسية ترتبط بالفكر السياسي الغربي عموماً والفكر السياسي المعاصر خصوصاً ويرتبط بفكرة العدالة التي هي من المفاهيم المهمة التي يحدث النقاش بشأنها على الدوام قديما ولحد يومنا هذا لأنها من المفاهيم الجوهرية في الفكر السياسي، وهي أيضاً مطلب انساني عام لا يمكن لأي نظام اجتماعي ان يتجاوزه دون أن تسوده الفوضى وعدم الاستقرار. كما ان البحث يدرس مفاهيم متعددة ومهمة برؤية معاصرة وهي مفاهيم لا غنى عنها لأي باحث عند البحث في الفكر السياسي الغربي.

هدف البحث: ان هدف البحث تسليط الضوء على هذه المفاهيم بفهم معانيها الاصلية وتطورها الفكري والتعرف على رؤية كتاب العقد الاجتماعي بشأن هذه المفاهيم مقارنة برؤية رولز لها والتعرف على كيفية استخدام رولز لهذه المفاهيم لصياغة مفهوم للعدالة بوصفها انصافاً.

منهج البحث: في اطار دراسة هذه المفاهيم استخدم في البحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن.

هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاثة مباحث، يسلط المبحث الأول الضوء على الأسس النظرية للعدالة عند رولز والمبحث الثاني يسلط الضوء على الأبعاد البنيوية للعدالة في الفكر السياسي لرولز اما المبحث الثالث فيتناول المفاهيم الأخلاقية والحقوقية في نظرية العقد الاجتماعي لرولز.

المبحث الأول: الأسس النظرية لمبادئ العدالة عند جون رولز

يمثل هذا المبحث المنطلق الأساس لفهم نظرية العدالة عند جون رولز، حيث يتناول المفاهيم التأسيسية التي انطلق منها في بناء تصوره للعدالة بوصفها إنصافًا. وتعد مفاهيم «الوضع الأصلي» و «العقد الاجتماعي» مرتكزات نظرية، أعتمد عليها رولز في محاولته تقديم رؤية عقلانية وأخلاقية بديلة عن المنظور النفعي السائد. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه المفاهيم من حيث مضمونها الفلسفي ووظيفتها في صياغة مبادئ العدالة في نظرية جون رولز العدالة بوصفها انصافاً.

المطلب الأول: مفهوم الوضع الأصلي واسهامه في بناء نظرية العدالة

ان كتاب العقد الاجتماعي كانوا قد استخدموا مفهوم حالة الطبيعة بينما استخدم جون رولز لاحقاً مفهوم الوضع الأصلي. ان «حالة الطبيعة» هي مفهوم فلسفي يصف الحالة التي كان يعيش فيها البشر قبل أن يبدأوا في بناء المجتمعات أو إقامة الحكومات بمعنى كيف كانت الحياة البشرية قبل تشكيل المجتمعات والحكومات وكيف يمكن أن تكون الحياة بدون حكومة أو قوانين أي يُستخدم بشكل رئيسي في الفلسفة السياسية لتوضيح كيف يمكن أن يكون حال البشر في غياب القوانين الاجتماعية أو التنظيمات السياسية وللتعبير عن حالة غياب السلطة السياسية، ويستخدم أيضاً لتبرير وجود الدولة والحكومة ونشؤها أو لإنكار أهمية وجودها، وغالبا ما يتم استخدام «حالة الطبيعة» كإطار لتبرير أو نقد الأنظمة السياسية المختلفة. ان هذا المفهوم يساعد من حيث الأصل في تسليط الضوء على دور السلطة السياسية والعقد الاجتماعي في تشكيل المجتمعات الحديثة(١).

ان مفهوم حالة الطبيعة تم تطويره من قبل العديد من المفكرين الغربيين الكبار عبر التاريخ اذ لم يكن هناك مصطلح دقيق يسمى «حالة الطبيعة» في الفلسفة اليونانية القديمة، أرسطو مثلاً كان يناقش فكرة أن الإنسان هو «حيوان اجتماعي سياسي « لا يمكن دراسته خارج المجتمع (٢)ولا يمكن ان يعيش الا في ظل الدولة وحمايتها (٣)أي أنه بطبيعته كائن اجتماعي يحتاج إلى العيش في جماعة. في هذا السياق، كانت «حالة الطبيعة» تعني الحياة خارج المجتمع المدني أو السياسة. أرسطو كان قد تحدث عن العدالة باعتبارها تحقيق التوازن بين الأفراد والطبقات في المجتمع، التوازن بين الأغنياء الميالون الى الانانية والطموح وبين الفقراء الذين يشكلون خطرا وعبئاً على الدولة (٤)وهذه الفكرة سوف يستلهمها جون رولز عندما يبحث في فكرة العدالة بوصفها انصافاً عندما يحقق مبادئ العدالة فرصاً متساوية للجميع.

(١) مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي، ترجمة: أنطون حمصي، ج١، دمشق، وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٤، ص ٢٣٥.

(٢) أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ١٣٣.

(٣) فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي (دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية)، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص١١٦.

(٤) جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة: علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ت، ص ٣٨.

المفهوم الحديث ل «حالة الطبيعة» ظهر بشكل واضح مع المفكرين توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو الذين قدّموا تصورات مختلفة بشأنها، واعتبروا أن هذه الحالة هي النقطة الأصلية التي يبدأ منها البشر في بناء المجتمعات واستخدموها لوصف الحالة التي لا توجد فيه سلطة سياسية قائمة الا ان هؤلاء كانوا ينظرون اليها بطرق مختلفة من جهة وصف الحالة بكونها سلم ام حرب وعلاقتها بموضوع العدالة.

ان علاقة حالة الطبيعة بمفهوم العدالة عند هؤلاء الفلاسفة تأخذ وجوه مختلفة، فالعدالة بالنسبة لهوبز لا توجد في «حالة الطبيعة» وفي هذه الحالة بحسب هوبز «يعيش فيه الناس دون سلطة مشتركة لذلك يكون الجميع في حالة من الرهبة، وهي حالة حرب، حرب بين كل انسان وكل انسان اخر « حيث «هي حالة حرب الجميع ضد الجميع»، لا توجد قوانين، وبالتالي لا توجد عدالة أو ظلم، فبينما يرى هوبز ضرورة وجود سلطة مطلقة لضمان السلام بالنسبة لهوبز [١]، اذاًالعدالة، في رأي هوبز، لا وجود لها في حالة الطبيعة لأن العدالة تتطلب وجود قوانين وسلطة لتحديد ما هو «عادل» وما هو «ظالم». في غياب السلطة والقوانين، لا يمكن وصف الأفعال بأنها عادلة أو ظالمة يقول هوبز «وينتج أيضاً عن حرب كل أنسان ضد كل أنسان، أن لا شيء يمكن أن يكون ظالماً. إن أفكار الصواب والخطأ والعدل والظلم لا مكان لها هنا»[٢]، فالعدالة تتحقق فقط بعد الخروج من حالة الطبيعة.

لوك أخذ الفكرة الأساسية لحالة الطبيعة من هوبز لكنه صاغها بشكل مختلف اذ تمثل لديه حالة سلام وليس حالة حرب واستخدمها لتأييد الحرية الفردية وليس معارضتها، فالتطور الاقتصادي الناشئ عن ظهور العملة تسبب في تعقيد العلاقات الاجتماعية وسيادة العدالة الخاصة التي تسبب الفرقة والشقاق وغياب الأمن والسلام، ولتحقيق العدالة لكل الافراد يقتضي تجاوز حالة الطبيعة والعدالة الخاصة وإقامة مجتمع مدني يوفر لحقوقهم الحماية اللازمة من كل اعتداء [٣]وبالتالي تحقيق العدالة.

(١) توماس هوبز، اللفياثان، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، ط١، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، ٢٠١١، ص ١٣١ - ١٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(٣) عبد الرضا الطعان وآخرون، مدخل الى الفكر السياسي الحديث والمعاصر، ج١، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٨، ص ٩٩ - ١٠١.

قدم روسو تصورًا مختلفًا تمامًا وقد حمل ميله للطبيعة تشاؤماً كبيراً من المجتمع قال روسو "كل شيء هو حسن حين يخرج من بين يدي صانع الأشياء، وكل شيء يفسد بين أيدي الانسان»(١). وصف حالة الطبيعة بسيادة الخير والسعادة والفضيلة ورى ان المجتمع المتحضر على العكس يسوده الشرور والكذب والرياء والآثام يولي روسو أهمية كبيرة لحالة الطبيعة لأنه تتجسد فيها خصائص مهمة مثل المساواة والحرية والاخاء والسعادة (٢) يرى روسو ان الانسان كان سعيدا لا يعرف قيد أو حاجز وكان تلقائياً علمته الطبيعة كل ما يحتاج اليه ولم يكن بحاجة الى العقل لأن التفكير مضاد للطبيعة (مصدر للشر الاجتماعي وسبباً لانفصال الانسان عن ذاته)(٣)والإنسان الذي يفكر مخلوق فاسد. في حالة الطبيعة كانت العدالة هي المساواة بين الجميع. كان روسو يعتقد أن ظهور الملكية الخاصة كان السبب الرئيسي في الفساد الاجتماعي، لأن الناس بدأوا يتنافسون على المال والموارد. وبالتالي، مع ظهور الملكية الخاصة، بدأ التفاوت الاجتماعي والصراع واختلال المساواة ومن ثم العدالة لذا كان الحل هو تأسيس «الإرادة العامة» التي تعكس مصلحة الجميع في المجتمع. يدعونا روسو الى الرجوع الى حالة الطبيعة بوصفها الحكمة ذاتها، ولكن يعود ليؤكد ان ذلك لا يعنى هدم المجتمع المتحضر، بل يدعو الى تلمس الطبيعة وقوانينها في ثنايا المجتمع(٤). فالدولة عند روسو ليست فقط لحماية الحقوق الفردية وتحقيق العدالة بحماية هذه الحقوق (الحياة، الحرية، والملكية) كماهو عند لوك(٥)، بل لتحقيق الحرية الحقيقية وتجسيد الإرادة العامة التي تمثل مصلحة الجميع عن طريق المشاركة في صنع القوانين التي تضمن العدالة.

عموماً في حالة الطبيعة، ليس هناك من نظام قانوني لتنظيم العلاقات بين الناس، لذا تتعرض حقوق الأفراد للتهديد. ان استخدام حالة الطبيعة لفهم العدالة يساعدنا على التفكير في كيفية

(١) ديديه جوليا، قاموس الفلسفة، ط١، ترجمة: فرانسوا أيوب وآخران، مكتبة أنطوان، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٥١.
(٢) مالك عبيد أبو شهيوة، وآخرون، الايديو لوجيا والسياسة، ط٢، ج١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
(٣) محمد زيعور، فرضية الانسان في الفلسفة وعلم النفس، ط١، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٥٧.
(٤) محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ١٥٨ - ١٦٥.
(٥) محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص١٥٢.

تأسيس الأنظمة القانونية الحديثة لضمان حقوق الأفراد بشكل عادل.

وبظهور السوسيولوجيا والانثروبولوجيا العلميتين والوضعيتين حطت من شأن مفهوم حالة الطبيعة بدرجة كبيرة الا ان عودتها في السنوات الأخيرة الى الواجهة شكلت حالة من الدهشة، فنظرية رولز في العدالة اعادتها الى دائرة الاهتمام عبر نظرية العقد وروبرت نوزيك ناقد رولز عبر عنها بصورة برهانية في كتابه «الفوضى والدولة الطوباوية» عبر سؤال اذا لم يكن هناك سيادة فهل ينبغي اختراعها ومثل هذه الأسئلة الصريحة في فرضيتها تعيد ولادة المفهوم من جديد بتجريدها من كل أساس تاريخي وهي تفلت من اعتراض ونقد ديفيد هيوم وآخرين من ان الانسان يصبح بشرياً في المجتمع أكثر منه خارج المجتمع [١].

جون رولز في كتابه «نظرية العدالة»، يستخدم مفهوم حالة الطبيعة بشكل مختلف. رولز كان يسعى لتجاوز النظريات التقليدية للعدالة التي تعتمد على الميراث الثقافي، الديني، أو السياسي، والتي قد تكون منحازة أو تخدم مصالح فئات معينة.

لم يعتمد رولز على مفهوم حالة الطبيعة كقاعدة أساسية مرجعية كما اعتمدها كتاب العقد الاجتماعي هوبز ولوك وروسو بسبب عدم توفر شروط الانصاف فيها، فالواقع التاريخي للبلدان الديمقراطية الغربية أسود بسبب الظلم والاستبعاد لا يسمح الاعتماد عليه لإقامة عدالة أخلاقية سياسية، لذلك لجأ الى الافتراض العقلي فيقيم وضعاً اصلياً يضع فيه اطراف العقد وراء حجاب الجهل[٢]، كما ان حالة الطبيعة تكون إمكانات الافراد على المساومة متباينة نتيجة عدم التكافؤ في القدرات بين الأطراف المعنية فهم يختلفون في القدرات الطبيعية والموارد والتفكير والبنى الجسمانية مما يمكن الافراد من استثمارها لإقرار الترتيبات والقيم التي تخدمهم عند تعاقدهم لذلك يستبدل رولز مفهوم حالة الطبيعة بمفهوم الوضع الأصلي التي تفي بمتطلبات المساواة الأخلاقية بين اطراف التي تشترك في التداول. [٣]

يحاول رولز حل مشكلة ترتبط بالمجتمعات المعاصرة وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية التي توجد فيها حرية مع تفاوتات ولامساواة كبيرة اي توتر ونزاع بين مفهومين ينظر اليهما على انهما مفهومين متناقضين في حين يراها رولز بانهما من الممكن ان تكونا مفهومين متكاملين

(١) مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣٦ - ٢٣٧.
(٢) جون رولز مصدر يبق ذكره، ص ص ٤٣ - ٤٤.
(٣) جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة فلاح رحيم، جداول للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ص ١٤٤–١٤٥.

هما الحرية والعدالة ويريد رولز بلورة تصور للعدالة يمكن ان يكون بديلا عن النفعية التي أسس لها جرمي بنثام في القرن الثامن عشر الذي هيمن على الفكر السياسي الانكلو ساكسوني [١]. ان هذه الحالة المتوترة تشبه حالة الطبيعة تخلق حالة من التنافس ما بين الافراد والجماعات من اجل البقاء والموارد، لذلك يستخدم رولز مفهوم الوضع الأصلي بدلا من حالة الطبيعة.

ان رولز يكون في مجابهة مع موقف يكون فيها كل شخص منجذب بشكل طبيعي نحو اختيار يعود عليه بالفائدة والمنفعة، فالغني يعتقد ان الضرائب غير عادلة بينما يراها الفقير انها عادلة، لذلك يتصور رولز وضعية افتراضية تقدم الظروف الضرورية لإجراء عادل عبر تجربة فكرية «ستار الجهل « بحيث لا أحد يعرف موقعه الاجتماعي والاقتصادي وامكاناته وقدراته الشخصية ومعتقداته الفلسفية والدينية وجنسه او عرقه وتصوره الشخصي أو مشروعه الخاص للخير. ان ستار لجهل يتمثل فيه الاجراء العادل التي تمنع أي واحد من بلورة اختيار او مبدأ يعود عليه بالنفع وأيضا يجعل الاختيار موحدا لتصور مميز للعدالة امرا قابل للتحقيق، فاذا ما وجد احدهم ان تصور للعدالة هو افضل من غيره، فان الجميع سيفضله لأن ستار الجهل يحقق مستوى عال من التجريد عند الشركاء العقلانيين [٢]. ان ستار الجهل تمنع الافراد من التحيز لمصالحهم الشخصية الفئوية أو التي تتباين مع العدالة أي تجبرهم على التفكير الموضوعي والعادل بما يضمن حيادية القرارات التي يتفق عليها الجميع لصياغة مبادئ عادلة. فالعدالة تتحقق من خلال تدابير وسياقات عادلة من دون الاعتبار للنتائج فجميع لمشتركين في هذه التجربة لفكرية هم متساوون ولا احد يمتلك امتيازات الخاصة وحتى لو كانت النتائج ينتهي بالفرد في موقع غير مريح في المجتمع فهي تكون مقبولة لأنها كانت ضمن سياقات وإجراءات عادلة. ان الوضع الأصلي بذلك يضمن أن العدالة لا تتشكل بناءً على المصالح الضيقة الخاصة بل على أساس معايير عقلانية ومنصفة، فالوضع الأصلي يؤمن العدالة بوصفها انصافاً على شكل مساواة نزيهة ومعقولة داخل مؤسسات المجتمع الأساسية [٣]كالنظام السياسي، والاقتصادي، والتعليمي والقضائي وباقي مؤسسات المجتمع.

(١) جان فرانسوا دورتيي، فلسفات عصرنا، ترجمة: إبراهيم صحراوي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٠٥.

(٢) جان فرانسوا دورتيي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(٣) غنار سكيربك، نلز غيلجي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢٧.

ان مفهوم الوضع الأصلي رغم انه مفهوم افتراضي له أهميته وبحسب رولز» أن أهمية الوضع الأصلي هي في حقيقة كونه وسيلة، تمثل تجربة فكرية هدفها التوضيح للعموم أو للذات « وبالتالي هي نموذج لأمرين هما(١):

الأول: - يقوم المواطنون الاحرار والمتساوون في هذا الوضع على الاتفاق على شروط منصفة للتعاون لتنظيم البنية الأساسية.

الثاني: - توفر شروط منصفة تكون قيوداً مقبولة على الأسباب العقلية تمكن اطراف العقد من الوصول الى مبادئ سياسية عادلة محددة وترفض مبادئ أخرى.

اذاً استهدف رولز من الوضع الأصلي انتاج وتوليد مبادئ يهدف إلى خلق نظام اجتماعي يوفر لكل فرد الحرية والاستقلال الشخصي ويمنح كل فرد فرصة عادلة للنجاح، ولا يتمكن فيه الأغنياء من الاغتناء على حساب الفقراء (٢)، والحفاظ على الحد الأدنى من الرفاهية للأضعف في المجتمع.

الخلاصة ان جون رولز في كتابه «نظرية العدالة»، يستخدم مفهوم الوضع الأصلي بدلا من حالة لطبيعة يتجاوز النظريات التقليدية للعدالة التي تعتمد على الميراث الثقافي، الديني، أو السياسي، والتي قد تكون منحازة أو تخدم مصالح فئات معينة.

ان الوضع الأصلي توفر الشروط المنصفة للتعاون وتهيأ الارضية المناسبة والشروط العادلة للمواطنين للوصول الى اتفاق يرضي الجميع ويتمثل ذلك في العقد الاجتماعي.

المطلب الثاني: مفهوم العقد الاجتماعي كأساس فلسفي للعدالة عند رولز

تُعدّ نظرية العقد الاجتماعي إحدى الدعائم الجوهرية في الفكر السياسي، لأنها تبين أساس نشأة الدولة والسلطة السياسية وشرعيتها وتقدم منهجاً يعنى بفهم العلاقة بين الفرد والدولة وبين الحاكم والمحكوم، وقد طوّر هذه النظرية مجموعة من الفلاسفة البارزين مثل توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، ولكل منهم رؤيته الخاصة حول طبيعة هذا العقد وأهدافه، لكن جميعهم يشتركون في فكرة أن السلطة السياسية تستمد شرعيتها من موافقة الشعب وليس من

(١) جون رولز، العدالة كإنصاف، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١١٠.

(٢) غنار سكيربك، نلز غيلجي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢٧.

الحق الإلهي أو القوة[١].

ان العقد الاجتماعي يقصد به ذلك التعبير الشرعي الذي يصف جوهر طبيعة الانسان التي تمتاز بالسمة الاجتماعية وتتجلى في العلاقات التي تربط الافراد بعضهم ببعض، ويصف الثوسيوس علاقة الفرد بالدولة بالعلاقة القوية القائمة على العقد يوقعه الطرفان بعد الاتفاق فيما بينهما على صيغة محددة من الواجبات والحقوق[٢]، مما يعني ان العقد الاجتماعي هو تعبير عن مفهوم فلسفي يوضح كيف يمكن للأفراد في المجتمع أن يتفقوا على تشكيل حكومة أو سلطة لتنظيم حياتهم وضمان حقوقهم.

ان الفكرة المحورية لنظرية العقد الاجتماعي ان السلطة السياسية المقرة من قبل الافراد طواعية هي سلطة صناعية مشروعة ومن ثم لا وجود لسلطة طبيعية وبالتالي تكون مقولة مايكل اوكيشوت حقيقة عندما يقول ان نظريات العقد الاجتماعي هي مذهب الإرادة والاصطناع وان ما يمنح الحكام سلطانهم السياسي بحسب جون لوك هو الاتفاق الطوعي [٣]، ومن ثم ان نظريات العقد الاجتماعي جاءت أساساً لتفسير السلوك السلبي المقيت للحكام ذو السلطة المطلقة [٤]. تعود الأصول الأولى القديمة لتفسير نشوء الدولة والسلطة السياسية على أساس العقد الى الكتابات اليونانية والرومانية القديمة[٥] كما عند السفسطائيون وابيقور وتجد الصياغة القانونية للعقد في الفكر الروماني، ففي التشريع الروماني ان كل سلطة وحق في وضع القوانين تعود الى الشعب الروماني الذي تنازل عنهما بموجب قانون (lex Regis) الى الامبراطور ليمارسها باسم الشعب ونيابة عنه وفي العصور الوسطى انسجمت مع المذاهب السياسية التي تصور العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم حقوقا وواجبات متقابلة والاساس الذي يقوم عليه العقد هو ان الشعب مصدر السلطات يحولها الى الإمبراطور ليقوم بالوظائف التي تقتضيها السلطة أو الولاية وانبعث النظرية في القرن السادس عشر على يد فرانسيسكو سواريز والتوسيوس وجوروتيوس قبل

(١) عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ص٧٦ - ٧٧.
(٢) دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: احسان محمد الحسن، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٧٨.
(٣) مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٧.
(٤) صايل زكي الخطايبه، مدخل الى علم السياسية، ط١، دار وائل، الأردن – عمان، ٢٠١٠، ص ١٣٩.
(٥) يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، (د. ت)، ص ٦٣.

أن يستخدمها توماس هوبز[١].

يرى توماس هوبز انه في حالة الطبيعة لا وجود للعدل بسبب غياب القوة العمومية وبغياب ذلك لا يوجد قانون ومن ثم لا وجود للعدالة بسبب سيادة القوة والحرب، فالعدالة لا تظهر الا بعد قيام العقد الاجتماعي ونشوء السلطة الحاكمة والدولة وان ما يترتب على العقد الاجتماعي ان صاحب السيادة وحده يحدد ما هو خير وما هو شر وما هو عادل وما هو جائر ومن ثم على الافراد طاعة القانون التي يفرضها الحاكم[٢]. من ثم فان العدالة لا تظهر الابعد انشاء السلطة المطلقة وتنازل الافراد عن حقوقهم لتحقيق الامن وطاعة القوانين التي يضعها السلطة المطلقة علما ان صاحب السلطة المطلقة ليس طرفاً في العقد المبرم.

ان العقد الاجتماعي عند لوك هو وسيلة للانتقال من حالة الطبيعة الى المجتمع المدني كما هو عند هوبز[٣]وكذلك على ما سيأتي عند روسو، فالناس في حالة الطبيعة يمتلكون ويتمتعون بحقوق اصيلة مثل حق الحياة والحرية والملكية الا ان نقص حالة الطبيعة هو عدم وجود ضامن (تنظيم سياسي)يحافظ على هذه الحقوق الطبيعية الموجودة قبل تأسيس الدولة مما حفز لديه الرغبة في ان يتخلى عن هذه الحالة التي رغم ما كان فيه من حرية الا انها مليئة بالمخاطر والمخاوف باستمرار لذلك ان بحثه عن الاتحاد لم يكن بلا سبب [٤]والعقد تعبر عن اتفاق الناس بإرادتهم الحرة على انشاء المجتمع السياسي طرفاه الشعب والحاكم او الملك وليس طرفاً واحداً كما هو عند هوبز[٥]لذلك فالسلطة الناشئة عليها القيام بواجباتها الحفاظ على بقائهم وحقوقهم وحرياتهم وممتلكاتهم وملكياتهم وأمنهم وسلامتهم وإقامة العدل بينهم وعدم المساس بالحقوق التي لم يتنازل عنها الافراد وفي حالة عدم قيام السلطة الناشئة عن العقد بواجباتها وخرق العقد عندئذ يحق للأفراد الخروج عليها وازاحتها بالثورة عليها ولضمان العدالة ايضاً من عدم استبداد السلطة عمد التي تقسيم السلطات [٦]ان العدالة عند لوك هنا هو حماية واحترم الحقوق الطبيعية كواجب على السلطة السياسية وعدم تعسفها واستبدادها اما العقد الاجتماعي عند روسو فتقوم

(١) حسين فوزي النجار، الفكر السياسي الحديث، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٣٤.
(٢) المصدر السابق، ص ص ٥٢ - ٥٦.
(٣) يحيى الجمل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.
(٤) عزمي إسلام، جون لوك، سلسلة، أعلام الفلاسفة (١)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت، ص ٢٤٠.
(٥) محمد علي محمد، علي عبد المعطي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.
(٦) محمد زيعور، فرضية الانسان في الفلسفة وعلم النفس، ط١، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٤١.

على حالة طبيعية تمتاز بالحرية والمساواة والحياة الطيبة، رأى روسو ان الفساد المرتبط بالملكية الخاصة كانت السبب في الاتفاق على العقد لإنشاء هيئة سياسية تمثل الإرادة عامة التي تجسد الشعب كحاكم ويتحقق العدالة عند روسو عندما يخضع الجميع للقوانين التي هي من صنعهم وتتحقق العدالة عندما يحكم الشعب نفسه بنفسه كتجسيد للإرادة العامة(١).

يخالف رولز هوبز في أنه لا يرى أن العقد الاجتماعي يجب أن يكون لمجرد فرض الأمن، بل يجب أن يحقق العدالة والإنصاف ويختلف عن لوك في أن رولز يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أعمق وليس فقط حماية الحقوق الطبيعية ويختلف عن روسو في أنه لا يطالب الأفراد بالتنازل عن حقوقهم لصالح المجتمع ككل، بل يقترح نظاماً يوفر الحريات الأساسية لكل مواطن ويضمن عدالة توزيع الموارد والفرص بين الجميع. بالتالي، رولز يعيد تفسير العقد الاجتماعي بحيث يكون قائمًا على الإنصاف والعدالة، وليس فقط على الأمن أو الحرية ان جون رولز استعار نظرية العقد الاجتماعي التقليدية واستخدمها بصورة مغايرة للتأسيس لمبادئ العدالة كإنصاف والتي تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات التي تعاني توتراً ما بين الحرية والعدالة. اذا رولز لا يعتني بموضوعة التأسيس للسلطة السياسية عند استخدامه نظرية العقد وانما استخدمه للتأسيس لمبادئ العدالة الاجتماعية (٢). ان العقد الاجتماعي عند جون رولز يمكن ان ينظر له من زاويتين: (٣)

الأول: هو استمرار ومواصلة للمشروع التعاقدي الذي بدأ مع لوك وروسو وكانط.

الثاني: بانها تركز على تأسيس مبادئ العدالة وبذلك يختلف عن مشروع كتاب العقد الاجتماعي التنويري الذين يسعون الى تأسيس المجتمع السياسي وإقامة السلطة السياسية.

ويحاول رولز التحرر من الأفق الميتافيزيقي للنظرية الكانطية، كانط يعتمد على مفاهيم ميتافيزيقية لأنها تفترض وجود طبيعة إنسانية ثابتة وعقل كلي قادر على إصدار أوامر أخلاقية مطلقة(٤). أما رولز، فرغم تأثره الشديد بكانط، إلا أنه حاول نزع الطابع الميتافيزيقي عن فلسفته عبر ما سماه بالنسخة السياسية من الليبرالية. فبدلاً من التأسيس على تصور ميتافيزيقي عن العقل

(١) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٢ - ١٢٤.
(٢) نور الدين علوش، أعلام الفلسفة المعاصرة، ط١، ابن النديم، دار الرافدين، الجزائر - بيروت، ٢٠١٣، ص٨١.
(٣) منير الكشو، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.
(٤) جون رولز، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

أو الطبيعة الإنسانية، يقترح رولز بنية إجرائية تعتمد على فكرة العقد ومقدماته ولا تفترض ما يجب أن يكون عليه الإنسان ميتافيزيقيًا، بل تسعى لإيجاد اتفاق عقلاني بين أفراد متساوين أحرار، دون افتراض معتقدات دينية أو فلسفية عميقة. لقد استخدم جون رولز فكرة «العقد الاجتماعي» كوسيلة لبناء نظرية أخلاقية جديدة في العدالة، تختلف عن مذهب المنفعة الذي يركز فقط على تحقيق أكبر قدر من السعادة [١]. ان المرجو من العقد الاجتماعي التي هي من أسس نظرية العدالة بوصفها انصافاً عند رولز، هو أن نضع مبادئ حيادية لترتيب وتنظيم المجتمع بحيث يمكن للناس ذوي العقائد الشمولية والمعتقدات الأساسية المختلفة من العيش بسلام جنبا الى جنب وان نمتلك مجتمع قائم على مبادئ يعترف المواطنين جميعا بعدالتها وبذلك تكون فكرة رولز للعدالة تتعلق بالمؤسسات الأساسية لمجتمع عادل وتفهم العدالة على انها انصاف عندما تضمن المبادئ الناتجة من العقد حرية الفرد بشرط عدم الاضرار بالآخرين وانطلاقا من هذه التصورات يحاول رولز إقامة نظام اجتماعي اكثر عدلاً وانصافاً يستجيب هذا النظام لمبدأين هما[٢]:

١ - لكل شخص الحق غير القابل للإلغاء في مجموعة من الحريات الأساسية المتساوية والكافية، وهذه المجموعة من الحريات منسجمة مع نظام من الحريات المتساوية للجميع.

٢ - ينبغي أن تتحقق مظاهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وفق شرطين أساسيين: أولهما أن ترتبط هذه اللامساواة بوظائف ومراكز تكون متاحة لجميع الأفراد ضمن إطار تكافؤ فرص منصف؛ وثانيهما أن تسهم هذه اللامساواة في تحقيق أقصى منفعة ممكنة لأفراد المجتمع الذين يحتلون أدنى المراكز.

خلاصة الامر ان العدالة تتحقق وفق رؤية عقدية بصورة تتغاير من مفكر الى اخر تبعا لتغيير الظروف والازمان، فالعدالة عند هوبز تعني الالتزام بالعقد الاجتماعي وطاعة الحاكم، وما يقرره الحاكم هو العدل ويكون مصدرا للعدالة، اما العدالة عند لوك تأتي فقط لحماية الحقوق الطبيعية من قبل الدول وضرورة احترامها وضمانها ويكون مصدرها القانون الطبيعي والعقل، والعدالة عند روسو تأتي بعد العقد الاجتماعي الحقيقي المعبر عن إرادة الشعب كله لا عن إرادة فرد او طبقة

(١) اندرو هيوود، النظرية السياسية مقدمة، ترجمة: لبنى الريدي، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٥٠٤.

(٢) عزمي اسلام، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

معينة والتي تعبر عن المصلحة العامة والخير العام المشترك، وبذلك يكون العدالة عند روسو مصدرها الإرادة العامة، اما العدالة عند رولز تعني إقامة تجربة فكرية تتمثل فيها ظروف عادلة للوصول الى مبادئ عادلة لتنظيم المجتمع. هذه المبادئ تتمثل فيها الفهم والمضامين الليبرالية والديمقراطية.

المبحث الثاني: الأبعاد البنيوية للعدالة في الفكر السياسي لرولز:

يسلط هذا المبحث الضوء على دراسة البنية السياسية التي تنبثق منها نظرية العدالة عند رولز، مركّزًا على مفهومي «الليبرالية» و«الديمقراطية» بوصفهما الإطار المؤسسي والقيمي الذي يفترضه رولز لتحقيق العدالة. فالفكر الرولزي لا يكتفي بالتنظير الأخلاقي المجرد، بل يسعى إلى ترسيخ مبادئ العدالة ضمن نظام سياسي واقعي يقوم على التعددية، والمساواة، وضمان الحريات الأساس. ومن خلال هذا المبحث، يتم الكشف عن هذه المفاهيم والتصورات التقليدية بشأنها مقارنة برؤية رولز لها من منظور العدالة.

المطلب الأول: الليبرالية ودورها في بناء التصور الرولزي للعدالة

ان الليبرالية مفهوم يدل على الحرية وهي أسست للمذهب الفردي الحر وهو يعني انعتاق الفرد وحقوقه الطبيعية من سلطة وقيود المجتمع والدولة. (١)

ان هدف المركزي لليبرالية هو الالتزام بالحرية والحرية مفهوم يعبر عنه تارة بتعابير الحرية السلبية وتارة ثانية بالحرية الإيجابية وأخرى بمفهوم الحرية من أجل الجميع وهو مفهوم يتبناه رونالد دور كين وهذا يكشف عن تاريخ الفكر الليبرالي الحافل بالتفاسير المتعددة بعدد منظريه وهذه التعددية لا تلغي مشتركات مرتبطة بمفهوم الليبرالية التي تعتمد مفاهيم الفردانية والمساواتية والشمولية وهي مفاهيم مترابطة بشكل او بآخر للتعبير عن جوهر الليبرالية(٢)، وان الفرد في المذهب الليبرالي هو الركيزة الأولى والاساسية الوحيدة للعلاقات والروابط الإنسانية وان المنطلق والبداية الأولى لهذا المذهب هي القيمة العليا للحرية الفردية وان حق الحياة والحرية والملكية هي حقوق طبيعية واننا

(١) عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، ط٣، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٠٣.

(٢) علي رضا الحسيني البهشتي، تعريب: عبد الرحمن العلوي، ط١، دار الهادي، لبنان، ٢٠٠٦، ص ص ١٧٧ - ١٨٠.

نمتلك هذه الحقوق الطبيعية لمجرد كوننا كائنات بشرية وهذا يعنى ان له السبق والاصالة والعلو على السياسة والأغلبيات السياسية [١].

ان مؤسس الليبرالية السياسية (الليبرالية الكلاسيكية) (لوك)يركّز على الحرية الفردية وتأييدها وليس معارضتها كما هو عند توماس هوبز وهو أيضا يركز على الدولة المحدودة بوصفها بحسب هارولد لاسكي شركة محدودة المسؤولية والتي تمثل التفسير التقني للدولة الليبرالية كنظام يسوده حقوق الانسان كالحق الفردي وحق الحياة الخاصة والملكية الفردية الخاصة، فلوك يرى ان هذه الحقوق طبيعية موجود لدى الفرد قبل انشاء الدولة [٢]. وفي الجانب الاقتصادي يرى لوك ان الهدف الأساسي من الدولة المحدودة هو حماية الفرد من تدخل الدولة. وتؤمن إن السوق الحرّة والحقوق الطبيعية كفيلة بخلق توازن، بينما جون ستيوارت ميل كان مهتماً بحرية التعبير والحرية الفردية كوسيلة للتقدم الإنساني. وعليه فالليبراليون يعدون من أقوى المدافعين عن الحرية السلبية الغير مقيدة وبالتالي يحتاج الأفراد الى دولة الحد الأدنى فقط، لتبدو الحرية بهذه الصياغة انها هي فقط تمثيل للخير السياسي وبوصفها حقاً رسمياً غير قابل للانتهاك من قبل الدولة [٣] والعلاقة بين العدالة والحرية في الليبرالية الكلاسيكية يظهر بشكل دقيق في الحدود التي يضعها التشريعات والقوانين لممارسة الافراد حرياتهم وكيفية تطبيق الدولة لمثل هذه القوانين [٤]. والليبرالية ترى أن العدالة تتحقق حين يُترك الأفراد أحرارًا في ممارسة حقوقهم الطبيعية دون تدخل خارجي، خصوصًا من الدولة. ، فالعدالة تعني ألا يُجبر الإنسان على شيء، ولا يُمنع عن شيء، ما لم يعتدِ على حرية غيره، والدولة العادلة هي التي لا تتدخل في حياة الفرد إلا لحمايته من العدوان، والوظيفة الأساسية لها هي حفظ الأمن والملكية الفردية.

ان ليبرالية رولز تمثل البعد المركزي فيها بمبدأ العدالة بوصفها انصاف، فالعدالة يمكن ان تمثل قيمة من القيم الأساسية التي تؤسس لبنية اجتماعية أساسية تتجاوز في أهميتها وفائدتها التصور النفعي التي تبحث من اجل تحقيق الرفاهية والمنفعة العامة كما تقول بذلك النظرية

(١) كريس هورنر، إمريس ويستاكورت، ترجمة: د. ليلى الطويل، وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية، دمشق، ٢٠١١، ص ص ٢٦٧ - ٢٧٠.
(٢) عبد الرضا الطعان وآخرون، ص ص ٩٨ - ١٠١.
(٣) كريس هورنر، إمريس ويستاكوت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٦.
(٤) توفيق السيف، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

النفعية، ومن ثم تكون اكثر انسجاما مع المشاعر الأخلاقية [١].

ان الليبرالية عند رولز تختلف عن الليبرالية الكلاسيكية، وقد سمى جون رولز نسخته الجديدة في نظرية العدالة ب الليبرالية السياسية [٢]، اذ يعتبر رولز من المدافعين عن هذا النمط الجديد من الليبرالية والتي تسمى بالليبرالية الاجتماعية أو الديمقراطية الاجتماعية، ان هذا النمط من الليبرالية تضع العدالة الاجتماعية في مقدمة الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال تعزيز الليبرالية، فهي لا تعبر عن العدالة بوصفها رؤية فردية ومساواة نظرية فحسب، فالديمقراطيون الاجتماعيون يتجاوبون مع حرية السوق ويتعاطون معه بشكل إيجابي لكنها ترى ان ذلك ليس كافياً، فثمة أشياء يعجز الفرد القيام بها مالم تقوم المجتمع والدولة ان تسانده وتعاضده بالدعم وتوفير الحماية والرعاية والرفاه والتعليم والصحة وفرص العمل بغض النظر عن امتلاكهم الامكانية للدفع وكل هذه المعطيات يمكن تزويدها اما من قبل الدولة او من خلال فرض القوانين على نظام السوق الحرة وهذا ما يساعد على تعزيز المساواة في الحرية ورغم ذلك فالصلة مع الليبرالية التقليدية وطيدة من جهة النظر الى الحرية من منظور الاستقلال الذاتي للفرد ومن جهة أخرى ايمانها مع الليبرالية التقليدية بحياد الدولة الليبرالية فيما يريده ويسعى اليه الفرد من اختياره لأي من الطريقين ومن جهة ثالثة تقبل كلا الاتجاهين لكن بدرجات متفاوتة ميله استمرارية اللامساواة كأمر حيوي مهم لدعم الحرية. فلذلك الليبرالية ترى في ترك السوق الحرة من دون تدخل الدولة امر عظيم الأهمية لتعظيم الحرية الفردية ومن ثم تعزيز النجاح الاقتصادي الكلي بينما التيار الليبرالي الديمقراطي الاجتماعية ترى ان التدخل امر مهم وحيوي لتعزيز العدالة وتحقيق العدل[٣].

ان جوهر الاستقلال الفردي في الفكر الليبرالي الكلاسيكي يعبر عنه بمبدأ عدم التدخل يعني تمتعه بالحماية القانونية من تحكم الآخرين والدولة أو تدخلهم بصورة اعتباطية في شؤون حياته. وهذا المعنى متحقق في الليبرالية الكلاسيكية بأمرين[٤]:

الأول: - مساحة الحرية الفردية لا يسمح للآخرين او الدولة بالتدخل فيها عن طريق القانون.

(١) جان فرانسوا دورتيي، فلسفات عصرنا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦

(٢) غنار سكيربك، نلز غيلجي، ص ٩٢٩.

(٣) كريس هورنر، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٥.

(٤) توفيق السيف، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٥ - ١٧٧

الثاني: - هذه المساحة يجب حمايتها من تدخل الاخرين والدولة مهما كانت المبررات عن طريق القانون.

ان الانتقادات التي وجهت الى الفهم الليبرالي للفرد دفعت رولز وغيره من المفكرين الليبراليين الى أعادة النظر في فهمهم للفرد وتعريفه بأنه المواطن الحر المتساوي وهو ما يعكس الثقافة العامة للمجتمعات الديمقراطية الليبرالية. ان هذا يعكس تغيراً مهما في الفكر الليبرالي، فالفكر الليبرالي الكلاسيكي تنظر الى الفرد كونه مستقلا عن انتمائه الاجتماعي والثقافي وذلك لأنه يرى الفرد كيانا قائما بذاته يتخذ قراراته بناءً على مصلحته الخاصة، فالعديد من المفكرين وبالأخص جون رولز قاموا بمراجعة هذه الرؤية المنعزلة للفرد واصبح الرؤية ان الفرد مواطن حر متساوي له الحق في اتخاذ قراراته واختيار نمط حياته وان كل المواطنون متساوون في الحقوق والكرامة وان يحصلوا على معاملة متساوية من المجتمع. وبالتالي، فإن هذا الفهم الجديد يعكس تطورًا في الفكر الليبرالي، ويُظهر تأثره بثقافة المجتمعات الديمقراطية الليبرالية التي تؤمن بالحرية والمساواة كمبدأين أساسيين في تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية.

ان الحرية السلبية كحق للإنسان كانسان هي شرط لعدالة القانون وهي اعلى منه وسابقة على وضعه وهذا مرتبط بالليبرالية الكلاسيكية التي تفسر الحرية بغياب التدخل أو القهر وهي بنظر رولز وامثاله من الليبراليين المحدثين لا تعطي الفرد حرية كاملة وحقيقية ان ما يعطي الحرية ذلك هي الحرية الإيجابية حرية الانسان بوصفه مواطناً في مجتمع سياسي، فالأول تعبير عن روح عصر ما قبل الحداثة الذين ناقشوا الحرية من منظور سياسي فقط أي المشاركة الفرد في الحياة السياسية كسبيل لتحقيق غاية الانسان الفرد اما الثاني الحرية الإيجابية يعتبر المشاركة وسيلة لهدف أهم هو حماية الفرد [1]

فالليبرالية الجديدة المساواتية الجماعي الذي ينتسب له رولز والذي يعد تمرداً على الليبرالية الكلاسيكية، يتناول الجهد الذي يبذله المجتمع لإتاحة الفرص للأفراد لاختيار طرق مختلفة للنمو الشخصي وانماط مختلفة من الحياة، هنا تناول رولز مسألة الحرية من رؤية قيمية بوصفها خيراً بذاته إضافة الى أهميتها للعدالة، ففي الوقت الذي اهتمت الليبرالية الكلاسيكية بحماية الفرد من التدخل الاعتباطي ولم تول اهتماما لما بعد ذلك، فان رولز اهتم إضافة لما سبق بالبنية

(١) توفيق السيف، مصدر سبق ذكرهأ ص ١٧٢.

الاقتصادية والاجتماعية كعامل مهم وضروري في تحديد مفهوم الحرية ومساحتها ومكانتها بالنسبة لبقية المنافع الاجتماعية التي بإمكان النظام الاجتماعي ان يوفرها في وقت معين. ففي الاطار النظري يعترف القانون بنفس القدر من الحرية لكل فرد من دون تمييز لكن هذا الاعتراف لا فائدة منه على المستوى العملي بسبب ان الفقراء لا يملكون الأدوات اللازمة التي تمكنهم من الاستفادة من الحقوق التي وفرها النظام الاجتماعي من خلال القانون، من هنا اقر تيار رولز المساواتيين ان تمتع الجميع فعليا بالقدرة على ممارسة حقوقهم وحرياتهم التي اقرها لهم القانون وهو جزء من مفهوم العدالة، لذلك وصف النظام الاجتماعية ومؤسساته المختلفة بالعادل والجائر هو ابرز تجليات الفهم الجديد لليبرالية [١]. ان الفرق بين ليبرالية رولز وليبرالية لوك أو جون ستيوارت ميل، هي ان ليبرالية رولز أيضاً ليبرالية سياسية لكنها تركّز على العدالة الاجتماعية أكثر من التركيز على مجرد الحرية. كما هو الحال في الفكر الكلاسيكي التقليدي وأيضا بخلاف الفكر النفعي التي تركز على النفعية اكثر مما تركز على الحرية.

ان العدالة بوصفها انصافا هي نمط من الليبرالية السياسية، لا يريد رولز من خلالها حماية الحريات فقط، بل يريد إيجاد نظام سياسي يستطيع أن يُرضي الجميع بقدر الإمكان، رغم اختلاف معتقداتهم الدينية أو الأخلاقية. ولهذا السبب يسمي نظريته ب الليبرالية السياسية، لأنها تُعطي أولوية للعدالة والاحترام المتبادل بين المواطنين المختلفين[٢] وتتجسد ليبرالية رولز التي تهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية في مبادئ العدالة الناتجة عن العقد الاجتماعي وبالأخص المبدأ الأول[٣] وهذا النمط يعتمد على مبدئين:

الأول: - فالمبدأ الأول هو مبدأ ليبرالي بامتياز وتتصف بثلاث سمات[٤]:

١ - يشير الى الحرية بمعنى ضيق وهو الحريات المحددة بالقانون وهو حرية المشاركة السياسية والتعبير والتنقل

٢ - يقر بأن قيمة هذه الحرية تعتمد على المصادر المادية التي يمتلكها مع ذلك يطلب توزيع الحرية لا قيمتها بالمساواة

(١) المصدر نفسه، ص ١٧٦

(٢) كريس هورنر، إمريس ويستاكوت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤.

(٣) جون راولز، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٤) مجموعة مختصين، قاموس الفكر السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥.

٣ - يمنح مبدأ الحرية أولوية على المبدأ الثاني بمعنى ان الحرية يعبر عن استقلال الفرد وكرامته وهو مقدم على المبدأ الثاني في الأولوية خصوصاً في المجتمعات المتقدمة، فلا يمكن بأية حال ان تضحي بالحرية من اجل الرخاء المادي، وهذا له دلالة ان الحرية مبدأ أساس لأي نظام سياسي عادل ومن دونه تصبح الحرية ضيقة ومقتصرة على البعض من الافراد.

وهذا المبدأ الأول هو مبدأ الحريات السياسية التي ينتج عن العقد الاجتماعي ويستهدف هذا المبدأ الليبرالي ضمان الحريات والحقوق المتساوية للجميع «لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن إلغائه، في ترسيمه من الحريات الأساسية المتساوية الكافية، وهذه الترسيمه متسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته «[١]، وهو مبدأ أكثر ما يتلاءم ويتطابق مع رؤية رولز الى المجتمع الديمقراطي بوصفه نظاماً منصفاً للتعاون بين أفراد احرار ومتساويين ومن ثم لا يقتصر عملها على مجرد الإعلان عن هذا المبدأ كفكرة مواطنين أحرار ومتساويين وانما يتطلب الاخذ بها بصورة جدية وتعمل جاهدة ان تحققها في مؤسسات المجتمع الرئيسية، ان الليبرالية التي يقر بها رولز هي ليبرالية تحترم الكرامة والحرية الشخصيتين وتمنح كل فرد اكبر قدر من الحرية وكل فرد من افراد المجتمع يتمتع بهذا القدر من الحرية شرط عدم الاضرار بالآخرين، لذلك فان اختيار هذا المبدأ، مبدأ الاستقلال الشخصي أو الحرية تكون من مصلحة شخصية متنورة واستناداً الى أسباب قوية وقاهرة [٢]، فالمبدأ الأول يمثل الفكر الليبرالي في صيغته الاصلية التأسيسية حيث تفهم العدالة بوصفها انصافاً في المبادئ التي تضمن الحرية لكل فرد لكن من دون ان تتجاوز على حرية الافراد الاخرين والتي تؤدي الى توزيع محايد وغير منحاز للفرص والمنا صب والادوار والموارد في المجتمع [٣]

الثاني: مبدأ الفرق، فالليبرالية بهذا الوصف تقوم على أساس بناء نظام سياسي مشروع يقوم على الحرية واللامساواة العادلة بوصفها إنصافًا» تتبنى هذه القيم الليبرالية لكنها تسعى لتحقيق توازن بين الحرية والمساواة، وتقبل مبدأ الاختلاف بشرط عدم التضحية بمصالح الفئات الأقل حظًا لصالح الفئات الأقوى.

(١) جون رولز، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.
(٢) غنار سكيربك، نلز غيلجي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢٧.
(٣) المصدر نفسه، ص ٩٢٦.

وعليه فان ليبرالية جون رولز هي ليبرالية مساواتية تستند بشكل أساسي على العدالة بوصفها انصافا باستخدام أدوات الوضع الأصلي والعقد الاجتماعي وبوجود دولة قوية يُطبَّق مبادئ العدالة الاجتماعية ويُعيد توزيع الثروة بشكل منصف. ولا بد من كفالة الحريات الأساسية لجميع الأفراد على أساس المساواة والاعتراف بالسوق المقيدة بمبادئ العدالة الاجتماعية على عكس النمط التقليدي الذي يؤكد على الحرية الفردية والدولة المحدودة والسوق ذاتية التنظيم وتؤمن بالمساواة الصورية الشكلية النظرية.

المطلب الثاني: الديمقراطية بوصفها الإطار المؤسسي لتحقيق العدالة

الديمقراطية مثل اعلى ينشده الناس لتحقيق مجتمع يتأسس من جماعات يعتمد بعضها على بعض وفق نظام يتيح لكل انسان ان ينمي فيه أفضل الصفات. وتعرف الديمقراطية بما توجد في الجماعة الإنسانية من صفة يغلب عليها الإنسانية ومجتمع يسيطر فيه العقل على العلاقات الإنسانية ويشعر فيه كل انسان بأنه مسؤول عن عمله ويسهم فيه كل واحد بإسهام من أفكاره ومشاعره في الحياة، والمجتمع فيه لا يتألف من اشخاص متماثلين، بل من اشخاص متساوين بمعنى ان كل واحد منهم يعتبر جزءاً اساسياً من الكل ولا يمكن ان يستبدل بغيره[١]. الديمقراطية مصطلح سياسي يوناني الأصل تعني حكم الشعب [٢]ويعرفه إبراهيم لنكولن المفهوم «حكم الشعب، بواسطة الشعب، ومن أجل الشعب» وقد جمع بين مفهومين متعارضين هما حكم الشعب لنفسه والحكم من اجل الشعب أي من اجل المصلحة العامة، فالتراث السياسي الديمقراطي يمكن معرفته بتتبعه من خلال اليونان حيث وُجد كشكل من أشكال الحكم الشعبي، غير أن بعض الفلاسفة اليونانيين مثل أفلاطون اعتبروا أن الديمقراطية تعني حكم الجماهير غير الواعية وانتشرت الديمقراطية منذ العصر الحديث، حيث أعاد روسو مفهوم الديمقراطية الى الواجهة من خلال مفهوم السيادة الشعبية الذي عبر عنه بالإرادة العامة وتطورت واخذت تأخذ أشكالاً ونظريات متعددة تقليدية وقائية، راديكالية، وتشاركية [٣]ديمقراطية ليبرالية، ديمقراطية اجتماعية. . . الخ.

(١) دليل بيرنز، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣١١ - ٣١٢.
(٢) مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي أ مصدر سبق ذكره، ص ٣١٢.
(٣) أندرو هيوود، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧٥ - ٣٧٩.

ان الديمقراطية قطباه الحرية والمساواة، فالحرية من دون مساواة لا تعني غير الاستغلال للحرية والاستئثار به من قبل بعض الافراد أو جماعة معينة، فلا معنى للحرية السياسية او الديمقراطية السياسية دون وجهه الاخر الديمقراطية الاجتماعية، فالحرية والمساواة وحدة متفاعلة متكاملة، ففي مجتمع تسوده المساواة بين افراده تزول التناقضات في علاقاته وتسوده الاجماع والتطابق ما بين حرية الفرد الكاملة وسلطة المجتمع الكاملة، اذا المساواة هي أداة نزع التناقضات والمتعارضات بين حرية الفرد وحرية المجتمع وبهذا تصبح المساواة هي روح الديمقراطية، فالمساواة التامة تؤدي الى الديمقراطية الكاملة وهذا يؤدي الى العدالة الاجتماعية التي تفرضها المساواة والتي تقوم على الانسجام بين الافراد في المجتمع [١]. ففي كثير من الحالات، تحقيق العدالة يقتضي معاملة الناس بشكل متساوٍ، كمنحهم فرصًا متكافئة في التعليم أو القضاء أو التوظيف.

ان العدالة الاجتماعية تتطلب وجود نظام سياسي تتمثل فيها الحرية بشكل واسع وافضل نظام سياسي يمكن ان تتحقق فيه العدالة الاجتماعية هي النظام الديمقراطي، ففي سياق النظام السياسي للدولة، يجب أن يكون هناك نظام ديمقراطي يكفل حرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية للجميع، فالعدالة كأنصاف تتفق مع توجهات الليبرالية لكونستانت وبرلينا اللذان يعدان الحريات السياسية للأقدمين كقيمة ذاتية أقل من حرية التفكير وحرية الضمير للمحدثين وهذا يعني ان المشاركة السياسية تحتل مكانة ادنى لدى الناس في المجتمع الحديث الديمقراطي ومن ثم ان السياسة لا تكون مركزاً للحياة كما كانت لدى المواطنين في أثينا[٢]. ويرى نغري ان فكر رولز تصنف ضمن الليبراليات التقدمية وديمقراطيات التنمية وفق المفهوم الانكلوساكسوني للصنف الديمقراطي الذي يؤكد على جانبين[٣]:

الأول: المشاركة في الحياة السياسية كضرورة لحماية الحريات الفردية.

الثاني: انشاء مواطنة مبنية على التواصل والتعاضد والتعاون والمشاركة.

(١) منذر الشاوي، تأملات في فلسفة حكم البشر، ط١، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) جون رولز، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٥.

(٣) نقلا عن نغري، علي تتيات، ومحمد بلعزوقي، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد ٢٨، العدد ٥، ٢٠١٤، ص١٢٤٤.

ان رؤية رولز تندرج تحت ما يسمى بالديمقراطية الاجتماعية في مواجهة عرض الديمقراطية الليبرالية للحرية المشددة في غياب شبكة أمان، ويعد رولز من المدافعين عن الليبرالية بشقه الديمقراطي الاجتماعي ضد الليبراليين والنقاد الاخرين وبحسب الديمقراطية الاجتماعية ان أي مجتمع يريد العيش يقدر الحرية ولكن ليس بالمستوى الذي يجعله بعيداً عن المسؤولية الاجتماعية المرتبطة بالعدالة، فهي تهدف الى توليفة يعزز مبادئ الليبرالية للحرية مع حماية احسن للمساواة في الحرية، لقد قبلت بضرورة السوق ولكن العدالة هنا لا تترجم من خلال ترك الفرد مع ادواته ووسائله الشخصية، فحماية المساواة تتم من خلال تعليم الدولة وبرامجها التعليمية القومية ومساعد العاطلين على إيجاد العمل والرعاية الطبية بصرف النظر عن قدرتهم على الدفع، ويتم ذلك اما بتزويد الدولة لها مباشرة أو من خلال فرض قانون معين على السوق الحرة لضمان الحماية حتى على مستوى المراتب الأدنى. فالحريات والحقوق السياسية كالحق في التصويت[١] يجب ان تكون من حق كل فرد وفق مبدئ المساواة في الحرية.

ان رولز يقدم مفاهيم «الوضع الأصلي» و«حجاب الجهل» كوسيلة وآلية لاختيار مبادئ العدالة. وفق افتراض أن الناس تحت ستار الجهل سينشئون نظاماً ديمقراطياً يضمن العدالة للجميع. وعليه تكون الديمقراطية هي الشكل السياسي الذي يعكس هذا التوافق العقلاني على مبادئ العدالة والإنصاف. يسهم مفهوم الديمقراطية في تحقيق العدالة الاجتماعية عند جون رولز، فالأفراد كأشخاص عقلانيين يمثلون اطراف العقد وقد وضعوا في موقف خاص ويفترض ان يقوموا من خلال الرجوع الى عقلانيتهم بانتخاب مفهوم للعدالة تحوز رضا وقبول كل شخص وفي كل المجتمع، رولز يستبعد من الاتفاق جميع التعاليم الشمولية بهدف استبعاد السجالات الدينية والفلسفية من اجل الوصول الى وضع وغاية هو وضع ما يسمى بالإجماع المتشابك وذلك لان هذا المفهوم السياسي للعدالة تمتاز بالتفوق على التعليم الشمولي لكونه على نقيض من الديمقراطية وهو مفهوم عقلاني وتحقق الاستقرار بعيداً عن السجالات السياسية[٢].

إن دراسة مبادئ العدالة عند رولز تُبيّن أن النموذج الديمقراطي الاجتماعي، الذي يُصنَّف رولز ضمنه، ترتبط فيه الليبرالية بالديمقراطية ارتباطًا وثيقًا، يجسّدهما مبادئ العدالة الناتجة عن الوضع الأصلي والعقد، ممّا يبيّن العلاقة المتينة بين هذه المفاهيم بعضها ببعض.

(١) كريس هورنر، إمريس ويستاكورت، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٥

(٢) علي رضا الحسيني البهشتي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩٢ - ٢٠٦.

ان المبادئ المشار اليه آنفاً يؤكد على الجانب السياسي للعدالة التي تكون مرتكزها الأساس المساواة ويتم تحقيق المساواة كمرتكز للعدالة وأساس للديمقراطية بطريقتين من خلال هذه المبادئ:

الأول: تحقيق المساواة في الحرية عبر حصول الفرد على أوسع قدر من الحرية في اطار نظام سياسي يمنح الاخرين نفس المقدار من الحرية وهذا هو الأساس السياسي للنظام الديمقراطي الليبرالي

الثاني: العمل على توفير فرص متساوية امام جميع الافراد في مجتمع يراد بناءه على أساس التعاون المنصف لا المنافسة ومن هنا نجد كمثال واضح على مثل هذه الحالة وهو حال بدأ السباق في ميدان الجري في الملعب نجد ان اللاعبين يقفون على نقاط مختلفة فاللاعب القريب والمحاذي مباشرة للملعب يقف على ادنى نقطة في لسباق واللاعب البعيد يقع في لأعلى نقطة من بداية السباق وهكذا تجد ان القرب من الملعب يضع المتسابق في النقطة الأدنى والبعد من الملعب يضع اللاعب في اعلى نقطة من السباق وهذا يمنع اللاعبين من الاستفادة من العوامل الأخرى كأن يبدأ متسابق من منتصف المضمار بينما متسابق اخر لازال لم يدخل في الملعب وهكذا بالنسبة لبقية العوامل، وان سبب استخدام هذه الفكرة من رولز هو لتصحيح عيوب ونقص المساواة الصورية ولتحقيق هذا الهدف فان من لهم المستوى ذاته من القدرات والمواهب والرغبات يجب ان يكون لهم فرص ذاته بمعزل عن أصول طبقتهم الاجتماعية والطبقات التي ترعرعوا فيها حتى بلوغ سن الرشد [١] فالمساواة في الفرص تتعلق بالإمكانات التي توفرها البيئة والنظام الاجتماعي من فرص فعلية للفرد تسمح له باستثمار ارادته ورغباته وأسلوب الحياة التي يريدها [٢]، اذا المساواة في الفرص التي يقترحها رولز تعمل كشفرة تجعل جميع الافراد ان يبدأوا مشاريعهم من نقاط متساوية الفرص تحقيقاً للمتطلبات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فهو يهدف أولا واخيراً ان يحقق توزيع الفرص العادلة في الحقوق والواجبات من اجل تحقيق امثل للعدالة.

. فمن خلال المبدأين يتضح كيف تقود مبادئ العدالة عند رولز الى تحقيق الديمقراطية كما ان الديمقراطية كمفهوم يعبر عن الحقوق في الحرية والمساواة الحقيقية وهي تعبير وتحقيق

(١) جون رولز، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.
(٢) توفيق السيف، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

للديمقراطية. رولز يؤمن بأن الديمقراطية هي أفضل نظام سياسي يمكن أن يحقق العدالة والمساواة، ويروّج لفكرة الديمقراطية، التي تجمع بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية. يعتبر هذا النموذج من الديمقراطية وسيلة لتحقيق العدالة من خلال توزيع الموارد والفرص بشكل عادل. ان الديمقراطية لكي يترتب بشكل تام وينظم بشكل صحيح لابد ان يستند الى مبادئ عادلة وهو ان الجميع لابد ان يحوزوا حقوقاً متساوية من الحريات الأساسية والثاني انه ليس من المقبول والمعقول ان توجد حالات من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الا بشرطين الأول ان تكون مصحوبة بالمساواة في الفرص وان تكون في صالح المحرومين في المجتمع وهذا يعبر عن البناء الفلسفي للديمقراطية وتنتج عن هذه المبادئ المؤسسات الديمقراطية في المجتمع [١]. يركز رولز على مفهوم العدالة وكيف يمكن تحقيقها في المجتمع ويعتبر أن العدالة تتطلب توزيع الموارد والفرص بشكل يضمن المساواة ويحقق الفائدة الأكبر للجميع ويؤمن بأن الحكومة يجب أن تكون ملزمة بتحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد فغرض الحكومة هو تحقيق العدالة وبالأخص توزيع الخيرات والمنافع العامة سواء المادية منها او غير المادية [٢]. ان رولز في اطار نظريته العدالة بوصفه انصافاً طرح فكرتين أساسيتين هما فكرة احترام كرامة الانسان وحقوقه الأساسية ومبدأ الفرص المتساوية [٣]، فكل فرد يستحق ان يعامل بنفس القدر والاحترام من جانب ومن جانب آخر اشتراط رولز ان مبدأ المساواة في الفرص ضمن المبدأ الثاني هو من اجل استبعاد اية معاملة جائرة وغير منصفة [٤]، فالفرص السياسية والتعليمية والاقتصادية والفرص الأخرى لا تمنح بالاستناد الى الاعتبارات الضيقة كالجنس واللون والطبقة والعائلة وما شابهها من اعتبارات تتعارض مع مبدأ الفرص المتساوية، والنتيجة ان رولز يؤكد على الفرص المتساوية من اجل تحقيق العدالة ولتبنى المؤسسات على أساس عادل ومنصف يسمح لكل فرد ان يحقق ما يقدر عليه بناءً على إمكاناته وجهوده دون الاعتماد على ظروف لا يد له فيها، خارجة عن ارادته.

(١) فلوران غينار، الديمقراطية العالمية فلسفة لأنموذج سياسي، ترجمة: أحمد حاجي صفر، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٢٣، ص ٢٧٢.

(٢) توفيق السيف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٥.

(٣) أنطوان غرابنر هايدر، فلسفة حضارات العالم، ترجمة: جورج كتورة، ط١، مؤسسة شرق غرب - ديوان، المسار للنشر، بغداد، ٢٠١٠، ص٤٧٤.

(٤) منيرالكشو، مصدرسبق ذكره، ص ٥٦,

وبالمقارنة بين رؤية رولز وروسو للديمقراطية وصلتها بالعدالة، ان ديمقراطية روسو تمثل الديمقراطية التقليدية ومذهب سياسي ترمي الى تحقيق الحرية والمساواة السياسية وهي ليست مذهباً اجتماعيا أو اقتصاديا يهدف الى تحقيق الرخاء والوفرة والسعادة المادية لذلك هي تختلف عن الديمقراطية الاجتماعية التي ظهرت حديثا [١]والتي يصنف رولز من داعميها.

ان ديمقراطية روسو مباشرة بينما ديمقراطية رولز ليبرالية دستورية وتقوم عند الأول على الإرادة العامة بينما تقوم عند الثاني على حجاب الجهل ضمن الوضع الأصلي والعقد الاجتماعي وتتحقق الحرية عند الأول من خلال خضوع الفرد للقانون الذي يضعه الجميع، بينما يتحقق الحرية عند الثاني من خلال الحريات الأساسية التي لا يمكن التعدي عليها من الاخرين والمساواة عند الأول تكون مساواة سياسية عندما يسمح للجميع بالمشاركة في القرار، بينما تتحقق المساواة عند الثاني في الحقوق والفرص مع القبول باللامساواة عندما تكون لصالح الأقل حظاً والعدالة تتحقق لدى الأول عند طاعة الإرادة العامة وخضوع الجميع للقوانين بينما يتحقق العدالة عند الثاني من خلال مبادئ العدالة، فمن خلال مبادئ العدالة يحاول رولز تطوير مفهوماً سياسياً لعدالة النظام الديمقراطي انطلاقاً من فكرة مركزية هي المجتمع باعتباره نظام تعاون منصف بالإضافة الى فكرتين هما فكرة المواطنين الاحرار والمتساوين وفكرة المجتمع المنظم تنظيما فعالاً وهذه الافكار الثلاثة مستمدة من الثقافة السياسية للمجتمع الديمقراطي، يقول رولز «عندما ننظر الى المجتمع الديمقراطي نظرة نعتبره نظاماً منصفاً من التعاون الاجتماعي بين مواطنين أحراراً ومتساويين» لذلك فالنظرية تبحث عن أي المبادئ هي اكثر ملائمة لمجتمع ديمقراطي وهي في نفس الوقت تريد ان تحقق هذه المبادئ في المؤسسات الرسمية للمجتمع الديمقراطي [٢]. النتيجة الديمقراطية عند رولز تحقق العدالة من خلال ضمان الحقوق الأساسية والتوزيع العادل للفرص ضمن نظام مؤسساتي. وهذا ما جاء في مبادئ العدالة التي اقرت بموجب العقد الاجتماعي.

ان ما نستفيد منه حول رؤية رولز للديمقراطية وما يضاف عليه ايضاً، ان الديمقراطية نظام متكامل له ابعاد مختلفة:

(١) هشام آل شاوى، مقدمة في علم السياسة، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، د. ت، ص ١٦٩.
(٢) جون رولز، مصدر سبق ذكره. ص ص ١٤٣ - ١٤٤.

البعد الأول: البعد الفلسفي والفكري، تتسم ديمقراطية رولز ببُعد فكري وفلسفي عميق، إذ تقوم على نظرية العقد الاجتماعي الكانطية، وتستند إلى مفاهيم مثل الوضع الأصلي وحجاب الجهل والعقل العمومي أي على مبادئ عقلانية مشتركة يقبلها الجميع بغض النظر عن أديانهم أو فلسفاتهم الخاصة، التي تهدف إلى تأسيس نظام سياسي عادل يتوافق عليه الأفراد من مواقع معرفية محايدة. وتُعد هذه الأسس الفلسفية حجر الزاوية في بناء نموذج رولز الديمقراطي.

البعد الثاني: البعد السياسي، يحمل رولز فكرة النظام الديمقراطي الدستوري وهذا النظام الدستوري بحسب وصف رولز هو نظام تكون تشريعاته بمختلف صورها لا تتناقض مع الحقوق الأساسية الواردة ضمن المبدأ الأول للعدالة فهناك دستور يتضمن قائمة بالحقوق تعين الحريات وتفسرها المؤسسات القضائية على انها حدود لابد ان يلتزم بها المؤسسات التشريعية على عكس الديمقراطية الإجرائية التي لا تتضمن قيود دستورية مفروضة على التشريع بمعنى في ضل الديمقراطية الجرائية لا توجد قيود تمنع المجلس التشريعي من ان يلغي الحقوق السياسية للجماعات والافراد[1]، فهو يرى أن العدالة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي ليبرالي يحترم حقوق وحريات الافراد الأساسية ويهيأ الأرضية التي توفر تكافؤ الفرص لجميع الافراد ويبني مؤسسات عادلة تطبق مبادئ العدالة، وهو يرى ان الديمقراطية لا يمكن ان تتحقق مالم يتم تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية بمعنى آخر، بدون ديمقراطية لا يمكن تطبيق مبادئ رولز الخاصة بالعدالة، فالنظام الديمقراطي الدستوري الذي يقره رولز الذي يسمح من حيث المبدأ لكل فرد بالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وضمان الحريات المتساوية وهذا يشعر الافراد بان نظامهم عادل لا تقسمهم بسبب التمييز والاقصاء

البعد الثالث: البعد الاجتماعي، تتسم الديمقراطية عند رولز ببعد اجتماعي عندما يدعو الى المساواة في الفرص المتاحة للوصول الى الوظائف والمناصب والسلطات العامة [2].

البعد الرابع: تتسم الديمقراطية عند رولز ببعد اقتصادي وتتمثل في نموذج ديمقراطية ملكية الملكية كبديل عن الرأسمالية التي تعاني من عيوب تمنع تحقق الديمقراطية بشكلها الديمقراطي الاجتماعي. إنَّ رولز يريد أن يظهر السمات التي تتسم بها ديمقراطية ملكية الملكية التي يحقق كل القيم السياسية الجوهرية التي يعبر عنها مبدأ العدالة ودولة الرعاية الرأسمالية وهو خيار بديل

(١) المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

(٢) توفيق السيف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.

عن الرأسمالية، ففي سياق نظريته عن العدالة يطرح رولز رؤيته بخصوص ما يجب ان يكون عليه النظام الليبرالي الذي يحقق العدالة الاجتماعية وهو نظام يسميه رولز «ديمقراطية الملكية المقيدة بالقانون، التي هي نظام تتوفر فيه الامكانات والقدرات على تجاوز سلبيات وتناقضات الليبرالية التي تأخذ بنموذج الرعاية او نموذج الليبرالية الجديدة [١]. ان هذا النظام الديمقراطي يمنع قسم قليل من الافراد في المجتمع من الهيمنة على الاقتصاد وادارتها وتوجيهها لصالحهم[٢].

البعد الخامس: البعد الثقافي، تتسم الديمقراطية عند رولز ببعد ثقافي، اذ تتسم بالتعددية، ففي كتابه «الليبرالية السياسية» حاول تطوّير الفكرة بحيث تكون محايدة دينيًا وفلسفيًا. والمجتمع يتشارك افراده كمنظومة تعاونية دون فرض أيديولوجية دينية أو فلسفية واحدة، رولز يؤسس لديمقراطية لا تُفضل نمط حياة معين، بل تضمن لكل فرد حرية اختيار نمط حياته، ما دام لا يعتدي على حقوق الآخرين. يرى رولز إن الناس في المجتمعات الديمقراطية لا يتفقون بالضرورة على رؤية موحدة للحياة الصالحة، لكن باستطاعتهم الاتفاق على مبادئ العدالة كأساس مشترك، وهكذا نظرية العدالة عند رولز صارت جزء مما يسميه هو ب الإجماع المتداخل أو المتشابك، و يعني ان كل مجموعة تتفق على العدالة رغم اختلاف قناعاتها الدينية أو الأخلاقية. فرولز يفضل رؤية سياسية تستند الى فكرة الاجماع المتشابك يشمل ثقافات وعقائد شاملة مختلفة، و من أجل تحقيق مجتمع منسجم من مواطنون احرار ومتساوون وعقلاء يعتنقون وجهات نظر وعقائد متباينة حول المسائل الأساسية ينبغي الا يدخلوا معتقداتهم الخاصة في المسائل السياسية وان نشيد هذا المجتمع على فكرة الاجماع المتشابك، فرولز يسمي هذه النسخة الجديدة للعدالة الليبرالية السياسية[٣]، فالليبرالية السياسية تركز على المبادئ التي يمكن أن يتفق عليها جميع المواطنين بغض النظر عن معتقداتهم الشخصية، فالهدف من الاجماع المتشابك إعطاء المجتمع الحسن التنظيم لرولز واقعية اكبر في ظل مجتمع ذو عقائد متعددة لتتلاءم مع الواقع التاريخي والاجتماعي للمجتمعات الغربية الديمقراطية التي تتضمن واقعها تعددية معقولة لذلك

(١) ١ محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠.
(٢) جون رولز، مصدر سبق ذكره، ص١٥.
(٣) غنارسكيربك، نلز غيلجي، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٢٥ - ٩٢٩.

فالمجتمع الحسن التنظيم ذي التعددية المعقولة يؤكد المواطنون كلهم مفهوم سياسيا للعدالة[1].

خلاصة الامر ان جون رولز في ضوء نظرية العدالة بوصفها انصافاً والليبرالية السياسية، يقدم تصورًا للديمقراطية يقوم على الإنصاف والمساواة، حيث لا تكون الديمقراطية مجرد آلية حكم كإجراءالانتخابات الدورية وتداول السلطة السياسية ووجود المؤسسات الديمقراطية كنظام للحكم والإدارة، وانما نظامًا يضمن العدالة والانصاف واحترام الحقوق الأساسية للأفراد واعتماد الحرية لجميع المواطنين والمساواة في الفرص وقبول التعددية الفكرية و الأيديولوجية والثقافية اذا رولز يريد ديمقراطية يتجاوز مفهوم الحكم والإدارة الى فضاء أوسع تشمل الجوانب الفكرية والفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ان نظرية العدالة إنصافا كتصور سياسي ليبرالي للعدالة تصلح لنظام ديمقراطي وان رولز يعتبر الديمقراطية أساسًا للنظام السياسي الليبرالي، اذ يرى أن الديمقراطية ليست فحسب مشاركة المواطنين في صنع القرارات، بل وتحقيق العدالة أيضاً.

المبحث الثالث: المفاهيم الأخلاقية والحقوقية في نظرية العدالةعند لرولز:

يسلط هذا المبحث الضوء على مفهومي الالتزام والحقوق التي تُعطي لنظرية رولز مضمونها الأخلاقي والحقوقي، فالنظرية الرولزية لا تُبنى فقط على قواعد عقلانية، بل تقوم كذلك على قيم أخلاقية تُبرز أهمية احترام الفرد كمركز للعدالة. ويستعرض هذا المبحث الكيفية التي عالج بها رولز هذه المفاهيم في إطار العقد الاجتماعي، كوسيلة لتجاوز التصورات النفعية وتعزيز كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية في ظل نظام عادل ومنصف.

المطلب الأول: الالتزام كدعامة للعدالة في فكر رولز

الالتزام هو المطالبة او وجوب التصرف بطريقة معينة، فالالتزام يمكن ان يميز على اساسين:

الأساس الاكراهي: - المرء يكون ملزما بالتصرف على نحو ما أو عمل شيء معين يقتضي عنصر الاكراه.

(١) جون رولز، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

الأساس الاخلاقي: - المرء يكون ملزما بالقيام بعمل ما بناءً على واجب أخلاقي [١]ويعرفه ديديه جوليا بأنه «موقف اللاحياد تجاه التنازع بين الواجبات أو المذاهب «. ففي موقف التوتر يُبرز جانب الالتزام الأخلاقي أو الفكري بين خيارات التنازع، لذلك يرى ديديه أن الحياد في مثل هذه المواقف يُعد تنصلا من المسؤولية، ان ما بين الواجب (الالتزام) والحرية ارتباط متين، فالواجب وان كان يتطلب الزاما أخلاقيا فانه يتفق مع بقاء الانسان حراً، ومن الصائب القول ان الالتزام يحد من مجال الاختيار وأحياناً يمحيه تماماً الا ان الشعور بالالتزام حينما تصدر عن إرادة حرة يكون الإقرار بالالتزام نابع عن قناعة تامة، فيكون الإرادة الحرة هي التي تشرع لنفسها بنفسها فعندئذ تكون الارادة التي تلتزم بالواجب في فعله تكون إرادة حرة [٢]، ان الالتزام كلمة ابرزها في السنوات الأخيرة أنصار الشخصانية والوجودية ك»عمانوئيل مونييه» و «جان بول سارتر» ويشار بأن فلسفة سقراط كانت فلسفة ملتزمة، ويتبين في فلسفة المسيح عندما طرد البائعون من هيكل المعبد ويتوضح في موقف باسكال الذي صاغ هواجسه ضد الزنادقة ويتبين في موقف فولتير في كتابه رسالة في التسامح لرد الاعتبار للبروتستانتي كالآس[٣] وهو أيضاً مبدأ أساسي في الفلسفة الماركسية اللينينية في نظرتها للعالم، صاغ ماركس وانجلز فلسفة الالتزام وأرسوا أسسه في ان الفلسفة في مجتمع طبقي شأنها شأن الأيديولوجية لا يمكن ان تكون غير متحيزة، انها تخدم مصلحة طبقة معينة، ويرى هذا التيار ان التزام البرجوازية يتضح في مناصبة العداء للاشتراكية والماركسية اللينينية واستخدامهم التمويه وتصويرها الدولة البرجوازية بانها دولة رفاهية[٤]. ومن هذا يتبين ان الالتزام في الفكر السياسي يرتبط بالعمل السياسي والمواقف الأيديولوجية ويكون عادةً لصالح حزب، طبقة اجتماعية، أو حركة سياسية إذ يتجلى الالتزام في دعم سياسات معينة من خلال التأكيد على الالتزام لمبدأ معين، مثل التزام الاشتراكية في التعصب المفرط لقيمة المساواة أو التزام الليبراليين بقيمة الحرية [٥]، دفع الاول للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، بينما دفع التزام الثاني بمبدأ الحرية في الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية وضمان حمايتها.

(١) أندرو هيوود، النظرية السياسية مقدمة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٦.
(٢) عبد الرحمن بدوي، الاخلاق النظرية، ط٢، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٦، ص ص ١٢٧ - ١٢٩.
(٣) ديديه جوليا، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٨ - ٤٩.
(٤) م. رزونتال، ي. يودين، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠، ص ٤٧.
(٥) محمد أحمد العدوى، مقدمة في العلوم السياسية، ط١، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٤٥

ان نظريات العقد الاجتماعي التي ظهرت مجدداً في القرنيين السابع عشر والثامن عشر تطرح أسساً مشروطة أكثر للالتزام السياسي، وان مفهوم الالتزام تطور في الفلسفة السياسية والقانونية وظهر بوضوح عند كتاب العقد الاجتماعي توماس هوبز، جون لوك، روسو، ومن ثم لاحقا في الفترة المعاصرة عند جون رولز. يرى هوبز ان غريزة البقاء والحفاظ على النفس يدفع الانسان للبحث عن الأمان وكون الطبيعة البشرية طبيعة انانية وشريرة وهذا يظهر واضحاً في تصور هوبز لحالة الطبيعة وان الرغبة في الامن يدفع الافراد عن طريق العقد الى تكوين سلطة سياسية (دولة) توفرهم الامن والطمأنينة والسلام، بموجب العقد يتنازل الافراد عن جمع حقوقهم ويتعهدون بالالتزام بالخضوع والطاعة لسلطة شخص لا يكون طرفا في العقد ولا يترتب عليه أي التزامات [١]. وبغض النظر عن سلوكيات الدولة يؤمن هوبز ان التزامات المواطنين بالخضوع وطاعة الدولة فانه بالمقابل تماما الدولة لا تلتزم بأية شيء لانها ليست طرفا في العقد وهذا مايعزز سلطة الدولة المطلقة [٢]، اذا التزام بالخضوع والطاعة تنشأ نتيجة الخوف وفقدان الامن على الحياة فيكون الخوف والفوضى هو مصدر الالتزام وان الهدف من الالتزام هو تحقيق الامن والسلام.

اما جون لوك فهو يتفق مع هوبز في وسيلة الالتزام والانتقال وهو العقد الاجتماعي فهو يختلف في تصوره لحالة الطبيعة وفي تصوره للعقد ونتائجه، فحالة الطبيعة حالة من التضامن الاجتماعي وان رغبة الناس في التزام التنازل عن جزء من حقوقهم لحياة أفضل تتحقق بالانتقال الى مجتمع توجد فيه سلطة سياسية وهذا الذي يمثل السلطة طرف اصيل في العقد له حقوق وعليه مسؤوليات والحكومة تلتزم امام الأفراد بموجب العقد بالمحافظة على حقوقهم (الحياة والحرية والملكية) وعلى امنهم وسلامتهم وإقامة العدل، فالحكومة هنا ملتزمة ومسؤولة وعند هوبز لا ملتزمة ولا مسؤولة و يلتزم الافراد بطاعة السلطة وبالالتزام بالقوانين المدنية طالما ان الحكومة تلتزم ببنود العقد وما عليها من واجبات [٣]وعند اخلالها بالالتزام بواجبات العقد المبرم عندئذ يكون الافراد في حل من التزاماته للسلطة وتفقد الحكومة شرعيتها فعندئذ يحق الخروج على الحكومة ومقاومته وهذا ما يعتقد لوك انه حدث في الثورة الإنكليزية المجيدة ١٦٨٨م التي أطاحت بأسرة

(١) نظام بركات وآخران، مبادئ علم السياسية، ط٣، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٩، ص ص ١٠٣ - ١٠٤.
(٢) عبد الرضا الطعان واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٥٥ - ٥٨.
(٣) يحيى الجمل، مصدر سبق ذكره ص ص ٦٦ - ٦٨.

آل ستيوارت الملكية وان التمرد لا يعني حل العقد والعودة الى حالة الطبيعة انما تعني صرف المجتمع لحكومته عن الخدمة [١]، ان أساس الالتزام بالعقد هو حفظ الحقوق لطبيعية كما ان نشأ ة السلطة قائم على الالتزام عبر الاتفاق الطوعي والثقة المتبادلة والرضا وان الغاية من العقد وما يترتب عليها من التزامات هو الحفاظ على الحقوق الطبيعية الحياة والحرية والملكية وحمايتها ومنع التجاوز عليها. اما روسو فقد كان يؤمن برؤية متفائلة للطبيعة البشرية ويرى ان الظلم تكمن جذوره في المجتمع وليس الفرد وان الحكومة ترتكز على الإرادة العامة التي تعكس المصالح العامة للمحكومين وان الإرادة العامة الناتجة عن العقد الاجتماعي تلزم الفرد بقواعد المجتمع واردته العامة النابعة من رضاه وموافقته لذلك تكون الإرادة العامة أساس الالتزام السياسي والدولة بوصفها تعبير عن الإرادة العامة وبذلك يمكن ترجمة التزام الفرد السياسي تجاهها كتعبير لطاعة الشخص لذاته وفي حالة الجهل والانانية قد تعمي المواطنين عن ادراك مصالحهم الحقيقية عندئذ يجب اجبار المواطنين ان يكونوا أحرارا أي يجبروا على طاعة دولتهم الحقيقية وبذلك تبعد هذه الرؤية الالتزام عن رؤية الحكم بالموافقة[٢].

وبذلك يكون قاعدة الالتزام هي الإرادة العامة واساسها الفكري والفلسفي الطبيعة الإنسانية الخيرة ووسيلتها هي العقد الاجتماعي وهدفها تحقيق الحرية الحقيقية.

اما ايمانويل كانط فقد بحث الالتزام في فلسفته من جانب أخلاقي ومن خلال اخلاق الواجب بحيث يكون مصدر الالتزام الخلقي هو أمر ذاتي باطني تجعل من الإرادة مصدر التشريع الخلقي [٣] وبذلك يكون هدف الالتزام هو تحقيق الخير من دون أي اعتبار للنتائج.

ان نظرية رولز للعدالة طرحت كبديل للنظرية النفعية واوجه قصوره وخاصة في مسألة الالتزام السياسي والطاعة والالتزام الأخلاقي للقوانين. فمعظم الليبراليين قبلوا فكرة لوك بأن المواطنين عليهم ان يطيعوا القوانين لأنهم قبلوا سلطة الدولة علنا او ضمناً الا ان المحاولات الأحدث لتبرير الالتزام السياسي طرحت من خلال نظرية العدالة عند رولز، فإن أي فرد يشترك في نظام عمل تقوم على أساس تعاون الافراد فيما بينهم لتحقيق مقاصدهم يكون لديه التزام بتحمل نصيب عادل من التكاليف والواجبات والاعباء، كما انه مدين للأخرين الذين يشاركونه في هذا النظام بهذا

(١) أندرو هيوود، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢و ص٣٤١.
(٢) المصدر نفسه، ص ص ٣٤١ - ٣٤٢.
(٣) زكريا إبراهيم، المشكلة الخلقية، مكتبة مصدر، الفجالة، د. ت، ١٧٧.

الالتزام، فالتعاون هو الذي يجعل العمل ضمن هذا النظام ذو منفعة فكل من يستفيد من ثمار هذا النظام التعاوني دون المشاركة في الإنتاج وتحمل الأعباء، فهو يقع في دائرة اللوم الأخلاقي لأنه يعتبر استغلاليا يستغل الاخرين بصورة غير عادلة. ينطبق مبدأ العدالة هذه على المجتمع السياسي فيكون لأعضاء هذا المجتمع الالتزام بالعدالة والقيام بواجبهم بالحفاظ على مؤسساتهم وحتى يصل المجتمع الى هذه الدرجة فإن حكم القانون مهما للوصول الى هذه النتيجة، فان طاعة القانون يكون هو الشكل الأساسي للتعاون(١). اذ يفترض رولز ان نظام التعاون كمشروع عند نقطة معينة تكون مجانية، فان أي شخص قادر على ان يستفيد من مكاسب المشروع حتى لو لم يشارك في هذا المشروع التعاوني فعلا الا ان قبوله للمشروع يعتبر قيداً اخلاقياً تفرضه واجب الانصاف القيام بدوره كما يجب، وان لا يستغل المكاسب المجانية بعدم تعاونه(٢).

الخلاصة ان أفكار رولز حول الالتزام، وصلتها بالعدالة يظهر من خلال العقد الذي يعبر عن اتفاق اجتماعي عقلاني يتشارك فيه الافراد ويلتزمون فيه مقدما بالتعاون على أساس منصف في مجتمع ديمقراطي، يختارون فيه مبادئ العدالة (الحريات المتساوية والمساواة في الفرص ومبدأ الفراق)بطريقة حيادية غير منحازة في الوضع الأصلي تحت ستار الجهل، لذلك يكون الالتزام فيه أخلاقي لأنها نتاج مشاركة عقلانية جماعية على اساس القناعة يتم فيه تحقيق العدالة ليست فقط بناءً على انتمائهم بل ايضا بناءً على أساس ايمانهم بالمبادئ الناتجة عن الاتفاق الطوعي التي تعبر عن طموحاتهم بتحقيق العدالة بصورة منصفة، لذلك يكون العدالة بوصفه انصافاً بمثابة مصدر الالتزام واختيار المبادئ من خلف «حجاب الجهل» في الوضع الأصلي هو الاساس الفلسفي والفكري لها والعقد الاجتماعي بمثابة الوسيلة والاداة التي ينتج عنها الالتزام بالمبادئ وهدف الالتزام هو ضمان تحقيق المبادئ الناتجة عن العقد. الالتزام هو الضامن الفعلي لإنفاذ مبادئ العدالة بمعنى آخر، الالتزام عند رولز يعني الوفاء بالعقد المبرم ما بين الافراد في الوضع الأصلي والالتزام الطوعي بالمبادئ الناتجة عن العقد على اساس الحرية والمساواة وعدم نقض هذه المبادئ، حتى لو تغيرت الظروف وتغيرت معها مصالح الافراد فيما بعد، فالعدالة لا تكفي بمجرد الاعتقاد بانها عادلة، بل يجب ان توفر الاستقرار للنظام الاجتماعي وهذا الاستقرار

(١) تيرنس بول، ريتشارد بيللامي، موسوعة كمبريدج للتاريخ، الفكر السياسي في القرن العشرين، ترجمة: مي مقلد، ط١، ج ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ١٨٣ - ١٨٥.
(٢) جون رولز، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

لا يأتي الا من خلال قناعة ورضا الافراد والتزامهم الحر بمبادئ العدالة

المطلب الثاني: الحقوق الأساسية في إطار العدالة كإنصاف عند رولز

الحقوق تُعد من أسس الفكر السياسي الغربي الديمقراطية الليبرالي، وان كلمة الحق بالأساس تشير الى السلطة أو النفوذ وتأتي عادة في هذا السياق كما في حق الاكليروس او حق النبالة او الحق الإلهي للملوك. والكلمة بمعناها الحديث تشير الى انه يسمح للمرء ان يتصرف بطريقة محددة وأن يعامل بطريقة خاصة وان اغلب المفكرين السياسيين يملكون الاستعداد للتحدث بلغة الحقوق من دون تردد وهذا ما يؤشر الى ان مفهوم الحقوق اقل اثارة للنزا ع عن مفهوم المساواة والعدالة الاجتماعية[١]فالحق بوصفه طبيعياً هو حق يحظى به الانسان والمستمد من كونه انساناً وفي العصر الحديث استخدمت كضامن ضد استبداد السلطة الحاكمة [٢]اما معاصرا فقد استخدمها جون رولز لضمان الحريات الأساسية والمساواة بين الافراد داخل النظام السياسي الليبرالي الديمقراطي ولبيان دورها ا المحوري في بناء مجتمع يتسم بالعدالة والانصاف.

فالحياة السياسية عند قدماء الاغريق كانت تدور حول الحاضرة (دولة المدينة)وبدت في أعين الاغريق بانها وحدها الصيغة الصالح تفرض سيطرتها على المواطنين وهذا واضح في فكر افلاطون[٣] فما توفره الحاضرة ليست الحقوق الفردية انما تهيئة الفرص للتبادل الاجتماعي التي تحقق متطلبات الحياة المدنية وهي بالتأكيد ليست حقوق الحرية والحماية كمقومات للحياة، بل يتعذر ان تكون الحقوق خاصة بالأفراد فهي حقوق وواجبات اكثر اتصالا بالوظائف التي يقوم بها الافراد، فالاهتمام كان ينصب على المواطن العضو في المدينة الدولة وليس الفرد المجرد، فالدولة هي الكل والفرد جزء من الكل والكل اهم من الجزء ومن ثم الفكر اليوناني يجهل معنى حرية الفرد وحقوقه [٤].

(١) أندرو هيوود، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧.

(٢) ملحم قربان، الحقوق الطبيعية، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ص ١٣٢ - ١٤٣.

(٣) جان توشار وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١ - ١٢.

(٤) إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ط١، ج١، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٠، ص ٣٥١.

وفي العصور الوسطى واصلت الكنيسة والاقطاع ما بدأت به اليونان والرومان في منح الجماعة وزنا اكبر على حساب الفرد وحقوقه، فبموجب نظام التبيعة المنظمة بالعقود السائدة آنذاك اصبح الانسان خاضعاً لحقوق وواجبات مفروضة عليه من النظام ويخضع فيه الفرد لرقابة المجتمع في كل نشاطاته، الا ان الاهتمام بالفرد وحقوقه تأطر باطار ديني عند توماس أكويناس، فالقانون الطبيعي لديه بما ينطوي عليه من حقوق للأفراد مستمد بالأصل من القانون الإلهي، وان مخالفة احكام القانون الطبيعي ليس اعتداءً على حقوق الافراد فحسب انما اعتداء على القانون الإلهي المعبر عن الإرادة الالهية وبشكل باهت ظهرت اعتبارا من القرن الثالث عشر والرابع عشر لدى بعض رجال الدين المسيحيين أمثل بونافتار ودنس سكوت، وأوكهام. [١]فالقانون الطبيعي التي تتضمن الحقوق الطبيعية كانت في العصور الوسطى مدمجة في القانون الإلهي الا انها لاحقا اصبح يمثل العقل الإنساني. [٢] حيث أصبح يرى بانه جزء من العقل البشري، فالعقل الإنساني يستطيع اكتشاف هذه القوانين بعيداً عن الاطار الديني.

ان الحضارات القديمة عموماً لم يكن لفكرة الحق مهما كانت طبيعته من وجود فضلا عن مفهوم الانسان وفي دراسة حديثة بين توك ان مفهوم الحقوق لم يظهر في أوربا الا في القرن الثاني عشر ولم تظهر دراسة متكاملة ومتماسكة في اوربا الا في القرن الرابع عشر[٣].

وفي العصر الحديث ظهرت الحقوق (الحياة والحرية والملكية) بوصفها طبيعية عند كتاب العقد الاجتماعي توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو وتظهر الدولة في الغالب بوصفها الحامية لهذه الحقوق ومقياس لشرعيتها. بظهور النفعية أصبحت حق الحرية الفردية تعبر عنها بوصفها وسائل لتحقيق السعادة العظمى كما عند جيرمي بنثام وظهرت بوصفها خير بغض النظر عن منفعتها كما عند جون ستيوارت مل[٤]. وادرجت الحقوق في القوانين ولتشريعات والدساتير بوصفه تعبير عن الحرية الفردية والمساواة والكرامة الإنسانية. وتظهر معاصراً في أفكار جون رولز وتنظيره لنظرية العدالة بوصفها انصافاً، فهو يرى ان من المفيد ان يملك الافراد الخيرات الأساسية المختلفة كالحقوق والحريات والفرص والإمكانات والقدرات والدخل واسس الكرامة الإنسانية

(١) عامر حسن الفياض، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠ - ١١.
(٢) بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٠١.
(٣) مجموعة مختصين، قاموس الفكر السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤.
(٤) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٠ - ١٤٤.

التي يتفق اطراف العقد عليها في الوضع الأصلي. [١]لا يعطينا رولز قائمة متكاملة تضم أنواع من الحقوق والحريات الا انه يذكر حرية الفكر، حرية الضمير، حرية الانضمام الى رابطة والحريات الشخصية مثل حرية عدم التعرض للاعتقال العشوائي، وحقوق التقيد بشرعية القانون والمحاكمة العادلة ومن الحريات السياسية حق التصويت، وحرية الصحافة [٢].

ان دور الحقوق تختلف من مفكر الى آخر لاعتبارات مختلفة لا مجال هنا لذكرها، لكن يوضح الاختلاف البعض من هذه الأسباب.

ان غريزة المحافظة على النفس والبقاء هو حق طبيعي عند هوبز تدفعه الى البحث عن الوسائل التي تكفل له الأمان والحق هنا معناه إعطاء حق التصرف المطلق للفرد للحفاظ على حياته وبتنازله عن جميع حقوقه مع اقرانه الى الحاكم تنتهي الفوضى ويلزم الحكومة الافراد بالالتزام بالعقد ويتعهد بإنزال العقوبة بالمخالفين[٣]. اذا مهمة الحقوق عند هوبز تنتهي عند هذه النقطة فالحقوق لا تحمي الانسان من الدولة ولا تسعى لضمان الحرية، بل تسعى لتوفير ظروف البقاء الآمن للأفراد.

يرى جون لوك ان الحقوق الطبيعية يتلخص في ان القانون الطبيعي في حالة الطبيعة يتلخص في معرفة الافراد ان لهم حقوقاً معينة، حق الحياة، وحق الحرية، وحق الملكية لكن نزوعهم الى غرائز، الشراهة، الحسد والشهوة حولت حالة الفطرة والسلام الى حالة نزاع وصراع مما عرض هذه الحقوق لخطر الانتهاك لذلك تنازل الفراد عن جزء من حقوقهم لتنظيم الحرية وضمانها وإقامة العدالة [٤]لذلك تكون مهمة الدولة هي حماية هذه الحقوق وعدم قيامها بواجباتها تعتبر خرق للعقد المبرم ومن ثم يجيز حق المقاومة والخروج عليها مما يعني ان دور هذه الحقوق هي الحد من السلطة المطلقة وجعلها سلطة محدودة كما ان حماية هذه الحقوق هي أساس لشرعية وجودها[٥].

(١) مجموعة مختصين، قاموس الفكر السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٥.
(٢) ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، العدد ٣٨٧، المجلس الوطني للآداب والفنون، الكويت، ٢٠١٢، ص ٢٥٦.
(٣) بطرس غالي بطرس، محمزد خيري عيسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤
(٤) عزمي إسلام، مصر سبق ذكره، ص ص ٢٠٨ - ٢٠٩.
(٥) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

ان الحقوق الطبيعية حق الحياة والحرية والمساواة موجودة في حالة الطبيعة عند روسو لذلك فالفرد لا يتناول عن كل حقوقه للهيئة السياسية الإرادة العامة، بل جزء من حقوقه ويبادل حقوقه الطبيعية بحقوق مدنية اكثر تمدناً، فالتنازل يكون عن حقوق وتحصل على حقوق أفضل يقول روسو «لا يوجد مشتركٌ لا يكتسب عين الحقُّ الذي تُنُزّل له عنه، فإنه يظفر بما يعدل جميع ما يفقد وبزيادة قوة لحفظ ما يكون له». (١)ان دور الحقوق هنا هو تحقيق الحرية الحقيقية المدنية وفقا للقانون المشرع من صاحب السيادة الإرادة العامة.

كان كانت من المدافعين عن حقوق الافراد، ولكن بأسناد مختلف عن فلسفة الحقوق الطبيعية الموضوعية كما هو توما الاكويني أو فلسفة الحقوق الطبيعية التي مركزها الفرد كما هو عند لوك، بل قامت على ما اعتبره جزء من كينونة البشر لا تقبل التحويل، فحقوق الفرد تشمل ما هو ضروري لأن يحيا الانسان بحرية أخلاقية، فالحرية عند كانط طبقا لقانون الكلي للحرية هو شرط لعيش الناس بسلام وضمان اكبر حرية عمل ممكنة ضمن اطار القانون العام (٢). فحقوق الأفراد عند كانط ليست مبنية على الفائدة أو الطبيعة، بل على واجب احترام الكرامة الإنسانية فعند كانط، الحقوق موجودة لحماية كرامة الإنسان وإلزام الجميع باحترام بعضهم وفقًا لقواعد العقل والأخلاق، فالحقوق عند كانط ترتبط بكرامة الإنسان واعتباره غاية في ذاته، وليس مجرد وسيلة لتحقيق غايات الآخرين. ويؤكد كانط على حرية الفرد واستقلاليته في اتخاذ القرارات، ما يعني أن احترام حقوق الآخرين جزء من الالتزام الأخلاقي.

ان حقوق الافراد عند رولز يحدد ويتحدد مهمته ودوره بناءً على ما يتم اقراره من مبادئ في الوضع الأصلي من قبل اطراف العقد تحت ستار الجهل، فالحقوق جميعا يتم ضمانه مرة في ظل غياب دوافع المصلحة الشخصية وتحديد توجهات اطراف العقد من اجل إقرار حقوق تحقق مصالح الجميع بعيدا عن أي تحيزات او اعتبارات شخصية ومرة عندما يقر ضمن مبادي العدالة بموجب العقد الاجتماعي. ان تبني الأطراف في الوضع الأصلي معياراً لتحقيق رفاهية الافراد، فمعيار الدخل او الثروة مثلاً يتبع تارة والنفعية تتبنى معيار السعادة تارة اخرى رغم اقرارهم بان أصحاب الدخول المرتفعة هم الأكثر سعادة تتبع الا ان رولز يتبنى مجموعة من المعايير يطلق

(١) ١جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق المدنية، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، مصر، ١٩٥٤، ص ٤٥.

(٢) ١نفس المصدر، ص ٦٠١.

عليها منافع اجتماعية أساسية كضوابط تحقيق الذات والدخل والثروة ومن بين هذه المعايير الحقوق يستخدمها رولز لتحقيق الرفاهية [١].

ومن هنا يتبين الاستخدام والمهمة المختلفة للحقوق عند رولز عما سبقه من المفكرين. ان هدف الحقوق عند رولز يتضح من خلال مبادئ العادلة بالاعتراف بكرامة الانسان وضمان الحريات الأساسية وتحقيق العدالة التوزيعية وقبول بمبدأ التفاوت بشرط المساواة في الفرص للحصول على المناصب والمواقع وقبول التوزيع المتفاوت للموارد والدخل بشرط ان يكون في صالح الأقل حظاً[٢]. لذلك فان مهمة الحقوق واهداف رولز في الحقوق هي ضمان الحقوق والحريات المتساوية للجميع سواء في المجال السياسي وغيره، كما ان المنافع لا تكون محصورة بيد الأقلية والحد من اثار التفاوت والظلم الاجتماعي، لهذا يرى رولز ان توزع الحقوق بوصفها من الخيرات الأساسية، بطريقة تكفل العدالة انصافاً للجميع. كما إن مفهوم رولز للحقوق ودفاعه عنها وتوزيعه بالتساوي يتجلى بوضوح في ترتيب مبادئ العدالة التي يطرحها، حيث يُقدم المبدأ الأول المتعلق بالحريات الأساسية على المبدأ الثاني المتعلق بتكافؤ الفرص ومبدأ الفرق. ويُعبّر هذا الترتيب يعبر عن تمسك رولز بالمفهوم الليبرالي التقليدي الذي يُعلي من شأن الفرد وحقوقه الأساسية، ويمنحها أولوية لا يمكن المساس بها حتى لتحقيق مزايا اجتماعية أو اقتصادية لأن الحريات الأساسية تعبير عن الكرامة الإنسانية ككائن حر وعاقل يمتلك احساسً بالعدالة واختيار طريقة الحياة التي يريدها وهذه الإمكانات لا يمكن ممارستها من دون حرية وهي الاساس لتحقيق الذات وبالتالي لا يمكن التضحية بها من أجل تحقيق منافع اقتصادية، ان رولز يرفض التضحية بحقوق الفرد من اجل رفاهية الاخرين[٣] كما ان اعطاء الحريات الأساسية المتساوية الأولوية تأتي بالأساس من الوضع الأصلي، لان الافراد في هذا الوضع يكونون تحت ستار الجهل لان الافراد في مثل هذه الحالة يختارون على الأرجح ان يعيشوا في مجتمع تمنح الحقوق الأساسية المتساوية، لأنه مهما كانت الاغراءات محتملة ان يكون الفرد غنياً لا يتساوى مع خوفهم من ان يكونوا فقراء أو محرومون، بمعنى آخر الافراد في هذه الحالة لا يعلمون انهم سيصبحون الأغلبية او الأقلية، أغنياء او فقراء وبالتالي سيختارون حقوقا لا يمكن ان ينتهك فيما بعد، سواء كانوا

(١) ٢ ديفيد جونستون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٢.
(٢) ٣أندرو هيوود، النظرية السياسية مقدمة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٣.
(٣) مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥.

اغنياء او فقراء ولكونها من أسس بناء النظام الديمقراطي الدستوري لذلك لا يمكن ان تقام هذا النظام من دون هذه الحقوق والحريات الأساسية المتساوية، والمبدأ الثاني في فكر رولز يساعد في تحقق ما نصت عليه الحقوق في المبدئ الأول بإتاحة الفرص المتكافئة ومراعات الشريحة الأضعف في المجتمع وهذا المبدئ يتطلب تدخل الدولة لتصبح الحقوق والحريات الممنوحة للكل قابلة للتحقق فعلاً لتصبح العدالة واقعاً فعلاً لا مجرد فكراً غير قابل للتحقق.

الخلاصة ان مبدأ الحقوق من المبادئ الموروثة ورثها رولز من التراث الفكري الغربي وبدرجة أساس من هوبز ولوك وروسو وكانط، متجاوزاً الرؤية النفعية للحقوق والتأكيد على ان الحقوق تمثل الأساس اللازم لبناء نظام ليبرالي ديمقراطي دستوري، يتجاوز الرؤية الليبرالية التقليدية للحقوق وتمثل محاولة لتصحيح المسار الليبرالي بتعزيز المساواة من خلال اتاحة الفرص اللازمة لذلك مع مراعاة حقوق الأقل حظاً وعدم التضحية بها من أجل الرفاهية العامة، فالحقوق أولا ومن ثم تأتي بعدها باقي المتطلبات التي تجعل امر تحققها ممكناً.

الخاتمة

بعد دراستنا لمفاهيم الوضع الأصلي، العقد الاجتماعي، الليبرالية، الديمقراطية، الالتزام و الحقوق في سياق هذا البحث يمكن القول ان المفكر الأمريكي جون رولز قد استند الى هذه المفاهيم الأساسية لصياغة نظرية في العدالة بوصفها انصافا مستمدا ذلك من التراث الفكري والاخلاقي لكتاب العقد الاجتماعي هوبز ولوك وروسو وكانط، ولكن بصورة مغايرة لتكون صياغاتها النظرية بديلا عن نظرية المنفعة وقد بين البحث كيف ان الرؤية المغايرة لهذه المفاهيم أسهمت في صياغة نظرية جديدة في العدالة تختلف عن رؤى كتاب العقد الاجتماعي وقد بين البحث أيضاً ان هذه المفاهيم الأساسية السياسية استخدمها كتاب العقد الاجتماعي للتنظير للسلطة السياسية المدنية، بينما استخدمها رولز لصياغة مبادئ للعدالة وصياغة تصورات جديدة لمفاهيم الليبرالية والديمقراطية والالتزام والحقوق من اجل التوفيق ما بين الحرية والعدالة بوصفها مفاهيم تتسم بالتوتر في المجتمعات الغربية المعاصرة.

ان هذا البحث يبين كيف ان مفاهيم الوضع الأصلي والعقد الاجتماعي أسهمت في التأسيس لمبادئ العدالة المنصفة ومن ثم كيف ان هذه المبادئ الناتجة من هذين المفهومين الافتراضيين تؤسس لبناء مجتمع سياسي ليبرالي ديمقراطي دستوري اذ تم بيان الرؤية الرولزية حول هذه المفاهيم البنيوية وكيف انها اسهمت في إرساء مبادئ العدالة ثم يبين البحث ما ينتج عن العقد من مفاهيم أساسية، كمفهوم الالتزام والحقوق والتي هي مفاهيم ذات أهمية في تحقيق مجتمع عادل وملتزم ومستقر. كما يبين البحث كيفية ترابط المفاهيم بعضها مع البعض الاخر واسهامها في تحقيق العدالة.

إن الجانب المؤسسي في نظرية رولز في العدالة، والمبني على مفهومي الوضع الأصلي والعقد الاجتماعي، ينتج منظومة من القيم والمفاهيم ذات أبعاد بنيوية وغايات واضحة، كالليبرالية والديمقراطية، مما يعكس ترابطًا وثيقًا بين الأسس النظرية والغايات السياسية.

يُجسد النموذج الديمقراطي الاجتماعي، الذي ينتمي إليه رولز، صورةً من الانسجام العميق والتكامل المتين بين الليبرالية والديمقراطية، باعتبارهما مفهومين متلازمين في تحقيق العدالة. كما أن تحليل المفاهيم الضمنية المتولدة عن هذا العقد، مثل الالتزام والحقوق، يُظهر البعد

الأخلاقي والإكراهي في آنٍ واحد، إذ يرتبطان بمفهومي الرضا والقبول الشعبي، ما يمنح النظام الاجتماعي القائم شرعيته، ويسهم في ترسيخ الاستقرار وتحقيق الرفاه في المجتمعات الغربية المعاصرة.

ان البحث وفي أطار دراسته لهذه المفاهيم السياسية توصل الى الآتي:

أولاً: - الاستنتاجات:

١ - إن فكرة العقد الاجتماعي لم تعد مجرد تفسير تقليدي لنشأة السلطة السياسية، بل أصبحت إطارًا نظريًا يمكن توظيفه بطرق مختلفة، فهي تُعد من الأسس النظرية المهمة في بناء التصورات الحديثة للعدالة، وهو ما يظهر بوضوح في نظرية العدالة عند رولز الذي استخدم العقد الاجتماعي كافتراض عقلي لتأسيس مبادئ العدالة وليس لتفسير أصل الدولة.

٢ - إن نموذج الليبرالية السياسية التي يعتمدها رولز يمتلك قدرة عالية على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية ومتطلبات العدالة في المجتمعات المعاصرة بسبب ما تتسم به مبادئها من مرونة وقابلية للتطور، ويعد مفهوم العدالة عند جون رولز تجسيدًا لليبرالية المساواتية التي تسعى إلى التوازن بين الحرية الفردية ومبدأ المساواة بين المواطنين

٣ - تنتمي نظرية العدالة عند راولز إلى سياق الديمقراطية الليبرالية المعاصرة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يجعلها قريبة من نماذج الديمقراطيات التنموية التي تهدف إلى تحقيق رفاه المجتمع وتكافؤ الفرص بين أفراده.

٤ - أعاد راولز صياغة مفهوم الالتزام السياسي، إذ لم يعد الالتزام ناتجًا عن الخضوع للسلطة أو مجرد القبول بالتقاليد السياسية، بل أصبح مرتبطًا بمدى تحقق العدالة داخل البنية الأساسية للمجتمع، مما يجعل طاعة النظام السياسي مرتبطة بعدالته.

ثانياً: - التوصيات:

١. التأكيد على ضرورة الاستفادة من الأفكار السياسية التي قدمها جون رولزفي إطار الدراسات السياسية المعاصرة، لما تتضمنه من مبادئ وقيم العدالة والحرية والمساواة مما يسهم في دعم وتعزيز الديمقراطية داخل المجتمعات المعاصرة.

٢. حثّ الباحثون المختصون على الاهتمام بدراسة الأفكار السياسية المرتبطة بمفاهيم الحرية والمساواة والعدالة في فكر جون رولز ومقارنتها بأفكار مفكرين سياسيين آخرين، لما يمكن أن تسهم به هذه الدراسات في ترسيخ وتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة،

ولا سيما في ظل تفشي ظاهرة الفساد بأبعاده المختلفة وما يترتب عليه من آثار سلبية في حياة الأفراد واستقرار المجتمعات.

٣. حث الباحثون على الاستفادة من أفكار جون رولز والمفكرين الآخرين ممن لديهم اسهامات فكرية متميزة مرتبطة بمفاهيم العدالة والمساواة والحرية، على تقديم دراسات تُبرز إمكانية توظيف هذه الأفكار عمليًا لتعزيز العدالة والحرية والمساواة، والعمل على دمجها في السياسات العامة بحيث تتحول إلى أدوات قابلة للتطبيق تُسهم في تحسين حياة الأفراد والمجتمعات

٤. دعوة الباحثين في مجال الفكر السياسي إلى الاهتمام بالإرث الفكري الثري لجون رولز وغيره من أصحاب الفكر، والعمل على توظيفه في تعزيز الوعي بالحقوق والواجبات وترسيخ ثقافة المشاركة السياسية الفاعلة، بما يسهم في بناء مواطنة واعية وقادرة على الإسهام في دعم بناء مفهوم المواطنة الفاعلة وتعزيز حضورها في الواقع السياسي والاجتماعي المعاصر.

ان المؤمل من هذا البحث ان يسهم في فتح آفاق جديدة أمام دراسة هذه المفاهيم والتشجيع لإجراء دراسات مقارنة اعمق لهذه المفاهيم خصوصاً عند مقارنتها برؤى كتاب فلاسفة العقد الاجتماعي أو بعض المفكرين المعاصرين وذلك للاستفادة من هذه الرؤى السياسية واساليبها في تطوير الفكر السياسي بشكل عام والإسهام في تقدم الوعي الإنساني وترسيخ مبدأ العدالة في الفكر والممارسة السياسية للمجتمعات الإنسانية حاضراً ومستقبلاً.

المصادر والمراجع

أولاً - المعاجم والموسوعات:

١. تيرنس بول، ريتشارد بيللامي، موسوعة كمبريدج للتاريخ، الفكر السياسي في القرن العشرين، ج٢، ترجمة: مي مقلد، ط١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، د. ت.

٢. جان فرانسوا دورتيي، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة: جورج كتورة، ط١، كلمة ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، أبو ظبي - بيروت، ٢٠٠٩.

٣. ديديه جوليا، قاموس الفلسفة، ط١، ترجمة: فرانسوا أيوب وآخرون، بيروت: مكتبة أنطوان، ١٩٩٢.

٤. دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٨٠.

٥. . م. رزونتال وي. يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.

٦. مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي، ترجمة: أنطون حمصي، ج١، دمشق، وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٤.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

١. إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ط١، ج١، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٠.

٢. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١.

٣. أندرو هيوود، النظرية السياسية: مقدمة، ترجمة: لبنى الريدي، ط١، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣.

٤. أنطوان غرابنر هايدر، فلسفة حضارات العالم، ترجمة: جورج كتورة، ط١، مؤسسة شرق غرب - ديوان، المسار للنشر، بغداد، ٢٠١٠.

٥. بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، غير معلن عنوانه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٨.

٦. توماس هوبز، اللفياثان، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، ط١، أبو ظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث – كلمة، ٢٠١١

٧. جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة: علي مقلد، الدار العالمية، بيروت، ١٩٨٣.

٨. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق المدنية، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٤.

٩. جان فرانسوا دورتيي، فلسفات عصرنا، ترجمة: إبراهيم صحراوي، ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩.

١٠. . جون رولز، العدالة كإنصاف، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩

١١. حسين فوزي النجار، الفكر السياسي الحديث، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٣٤.

١٢. ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، العدد ٣٨٧، الكويت: المجلس الوطني للآداب والفنون، د. ت.

١٣. زكريا إبراهيم، المشكلة الخلقية، مكتبة مصدر، الفجالة، د. ت.

١٤. صايل زكي الخطايبة، مدخل إلى علم السياسة، ط١، عمان: دار وائل، ٢٠١٠.

١٥. عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، ط١، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٨.

١٦. عبد الرحمن بدوي، الأخلاق النظرية، ط٢، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٦.

١٧. عبد الرضا الطعان وآخرون، مدخل إلى الفكر السياسي الحديث والمعاصر، ج١، بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٨.

١٨. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٤.

١٩. علي رضا الحسيني البهشتي، غير معلن عنوانه، تعريب: عبد الرحمن العلوي، ط١، لبنان: دار الهادي، ٢٠٠٦.

٢٠. عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، ط٣، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٢.

٢١. عزمي إسلام، جون لوك، سلسلة: أعلام الفلاسفة (١)، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، د. ت.

٢٢. غنار سكيربك، نلز غيلجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة الى القرن العشرين، ترجمة: عز الدين الخطابي، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١.

٢٣. فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي (دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية)، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ت.

٢٤. فلوران غينار، الديمقراطية العالمية: فلسفة لأنموذج سياسي، ترجمة: أحمد حاجي صفر، ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٢٣.

٢٥. كريس هورنر، إمريس ويستاكورت، غير معلن عنوانه، ترجمة: د. ليلى الطويل، دمشق: وزارة الثقافة – الهيئة العامة السورية، ٢٠١١.

٢٦. مالك عبيد أبو شهيوة وآخرون، الأيديولوجيا والسياسة، ط٢، ج١، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، ١٤٢٥هـ.

٢٧. ملحم قربان، الحقوق الطبيعية، ط١، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

٢٨. محمد أحمد العدوي، مقدمة في العلوم السياسية، ط١، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

٢٩. محمد زيعور، فرضية الانسان في الفلسفة وعلم النفس، ط١، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٧.

٣٠. محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤.

٣١. محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، بيروت: دار النهضة، ١٩٨٥

٣٢. منذر الشاوي، تأملات في فلسفة حكم البشر، ط١، بغداد: دار الذاكرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

٣٣. نور الدين علوش، أعلام الفلسفة المعاصرة، ط١، الجزائر–بيروت: ابن النديم، دار الرافدين، ٢٠١٣.

٣٤. نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط٣، الرياض: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

٣٥. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة: دار النهضة العربية، د. ت.

ثالثاً: المجلات:

١. منير الكشو، نظرية العدالة التوزيعية ونقدها، مجلة التبيين، العدد٣٦، ٢٠٢١.

٢. علي تتيات، ومحمد بلعزوقي، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد ٢٨، العدد ٥، ٢٠١٤.

References and Sources:

First – Dictionaries and Encyclopedias:

1. Terence Ball, Richard Bellamy, The Cambridge History of Twentieth - Century Political Thought, Vol. 2, Translated by: Mai Maqlad, 1st ed. , Cairo, The National Center for Translation, n. d.

2. Jean - François Dortier, Dictionary of Human Sciences, Translated by: Georges Cattoura, 1st ed. , Kalima & Majd University Foundation for Studies and Publishing, Abu Dhabi – Beirut, 2009.

3. Didier Julia, Dictionary of Philosophy, 1st ed. , Translated by: François Ayoub et al. , Beirut: Antoine Library, 1992.

4. Duncan Mitchell, Dictionary of Sociology, Translated by: Ihsan Mohammed Al - Hassan, Baghdad: Ministry of Culture and Information, Dar Al - Rasheed, 1980.

5. M. Rosenthal & P. Yudin, Philosophical Encyclopedia, Translated by: Samir Karam, 2nd ed. , Dar Al - Taliaa, Beirut, 1980.

6. A group of specialists, Dictionary of Political Thought, Translated by: Anton Homsi, Vol. 1, Damascus: Syrian Ministry of Culture, 1994.

Second – Arabic and Translated Books:

1. Ibrahim Kubbah, Studies in the History of Economics and Economic Thought, 1st ed. , Vol. 1, Al - Irshad Press, Baghdad, 1970.

2. Ahmed Al - Khashab, Social Thinking, Beirut: Dar Al - Nahda Al - Arabia, 1981.

3. Andrew Heywood, Political Theory: An Introduction, Translated by: Lubna Al - Reedy, 1st ed. , Cairo: The National Center for Translation, 2013.

4. Anton Grabner - Haider, The Philosophy of World Civilizations, Translated by: Georges Cattoura, 1st ed. , East - West Foundation – Diwan, Al - Masar for Publishing, Baghdad, 2010.

5. Boutros Boutros - Ghali, Mahmoud Khairy Issa, [Title not announced], Anglo -

Egyptian Library, Cairo, 1988.

6. Thomas Hobbes, Leviathan, Translated by: Diana Harb and Bushra Saab, 1st ed., Abu Dhabi: Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage – Kalima, 2011.

7. Jean Touchard et al., History of Political Thought, Translated by: Ali Maqlad, Al - Alamiya Publishing, Beirut, 1983.

8. Jean - Jacques Rousseau, The Social Contract or Principles of Political Right, Translated by: Adel Zaiter, Cairo: Dar Al - Maaref, 1954.

9. Jean - François Dortier, Philosophies of Our Time, Translated by: Ibrahim Sahraoui, 1st ed., Beirut: Arab Scientific Publishers, 2009.

10. John Rawls, Justice as Fairness, Translated by: Haidar Haj Ismail, 1st ed., Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2009.

11. Hussein Fawzi Al - Najjar, Modern Political Thought, Arab Book House, Cairo, 1966, p. 34.

12. David Johnston, A Brief History of Justice, Translated by: Mustafa Nasser, Issue 387, Kuwait: National Council for Culture, Arts and Letters, n. d.

13. Zakaria Ibrahim, The Moral Problem, Masdar Library, Faggala, n. d.

14. Sael Zaki Al - Khataibah, Introduction to Political Science, 1st ed., Amman: Dar Wael, 2010.

15. Amer Hassan Fayadh, Iraq and the Misery of the Desired Democracy, 1st ed., Dar Osama, Amman, 2008.

16. Abdel Rahman Badawi, Theoretical Ethics, 2nd ed., Kuwait: Publications Agency, 1976.

17. Abdul - Ridha Al - Taan et al., Introduction to Modern and Contemporary Political Thought, Vol. 1, Beirut: Al - Sanhouri House, 2018.

18. Abdul Ghani Basyouni Abdullah, Political Systems, Beirut: University House for Printing and Publishing, 1984.

19. Ali Reza Al - Husseini Al - Bahishti, [Title not announced], Translated by: Abdul Rahman Al - Alawi, 1st ed. , Lebanon: Dar Al - Hadi, 2006.

20. Adnan Sayyed Hussein, Development of Political Thought, 3rd ed. , Majd University Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 2012.

21. Azmi Islam, John Locke, Series: Philosophers' Figures (1), Cairo: Dar Al - Thaqafa for Printing and Publishing, n. d.

22. Gunnar Skirbekk, Nils Gilje, A History of Western Thought from Ancient Greece to the 20th Century, Translated by: Ezzedine Al - Khattabi, 1st ed. , Arab Organization for Translation, Beirut, 2011.

23. Fouad Mohammed Shibl, Political Thought (Comparative Studies of Political and Social Doctrines), Vol. 1, Egyptian General Book Authority, n. d.

24. Florent Guénard, Global Democracy: A Philosophy for a Political Model, Translated by: Ahmed Haji Safar, 1st ed. , Beirut: Arab Organization for Translation, 2023.

25. Chris Horner, Emrys Westacott, [Title not announced], Translated by: Dr. Laila Al - Taweel, Damascus: Ministry of Culture — Syrian General Authority, 2011.

26. Malik Obeid Abu Shahyua et al. , Ideology and Politics, 2nd ed. , Vol. 1, The Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya, Al - Jamahiriya Publishing House, Benghazi, 1425 AH.

27. Milhem Qurban, Natural Rights, 1st ed. , Beirut: Majd University Foundation for Studies and Publishing, 1982.

28. Mohammed Ahmed Al - Adawi, Introduction to Political Science, 1st ed. , Cairo: Kanooz for Publishing and Distribution, 2013.

29. Mohammad Zeiour, The Human Hypothesis in Philosophy and Psychology, 1st ed. , Dar Al - Hadi, Beirut, 2007.

30. Mohamed Othman Mahmoud, Constitutional Social Justice in Contemporary Lib-

eral Political Thought, 1st ed. , Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2014.

31. Mohamed Ali Mohamed & Ali Abdel - Moti Mohamed, Politics Between Theory and Practice, Beirut: Dar Al - Nahda, 1985.

32. Mundhir Al - Shawi, Reflections on the Philosophy of Human Governance, 1st ed. , Baghdad: Dar Al - Dhakira for Publishing and Distribution, 2013.

33. Nour Eddine Alloush, Figures of Contemporary Philosophy, 1st ed. , Algeria—Beirut: Ibn Al - Nadim, Dar Al - Rafidain, 2013.

34. Nidham Barakat et al. , Principles of Political Science, 3rd ed. , Riyadh: Dar Al - Karmel for Publishing and Distribution, 1989.

35.

36. Yehia Al - Jamal, Contemporary Political Systems, Cairo: Dar Al - Nahda Al - Arabiya, n. d.

Third — Journals:

1. Mounir Al - Kachou, The Theory of Distributive Justice and Its Criticism, Al - Tibyan Journal, Issue 36, 2021.

2. Ali Tityat & Mohamed Belaazougui, Justice Between Generations in John Rawls' Theory of Justice, An - Najah University Journal for Research, Vol. 28, Issue 5, 2014.